

وزارة التعليم العالي  
جامعة الزاوية  
إدارة الدراسات العليا والتدريب  
كلية الاقتصاد الزاوية  
قسم المحاسبة

دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم جودة  
وظيفة المراجعة الداخلية

(دراسة تطبيقية على الشركات الليبية المدرجة بسوق المال الليبي)

قدمت هذه الرسالة لاستكمال لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) الموافق 16-3-2022 بقسم

المحاسبة - جامعة الزاوية

من اعداد الطالب

**أحمد علي عبد السلام العانس**

اشراف

**د. عيسى عبد الله عيسى الغنودي**

استاذ مشارك - جامعة صبراتة

2021م

﴿ وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُوْلَهُ وَالْمُؤْمِنُوْنَ ﴾

بِسْمِ اللّٰهِ  
الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ  
الْعَظِیْمِ

سورة النوبة / الآية "105"

## الإهداء

إلى الذين أناروا قدينا من قديهم

إلى والدي العزيز

إلى أمي الحبيبة

إلى إخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي الاعزاء

إلى أساتذتي بقسم المحاسبة

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

## الشكر والتقدير

بعد حمد الله وشكره أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور عيسى عبد الله الغنودي لتوجيهاته العلمية ومتابعته رسالتي، وتصحيحه لعثراتي بكل صبر وسعة صدر و توجيهاته .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذين الفاضلين:

الدكتور/ مصطفى ساسي فتوحة

والدكتورة/ انتصار الكوني البشتي

لتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة.

والشكر موصول إلى كل من مد لي يد العون لإنجاز هذه الرسالة وأخص بالذكر العاملين بالشركات الليبية مسجلة بسوق المال الليبي .

وختاماً أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من شجعني ودعمني ولو بكلمة طيبة في سبيل مواصلة العمل وإتمام الرسالة.

جزاكم الله عني جميعاً خير الجزاء

الباحث

## المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور قواعد الادارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم جودة وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الليبية المسجلة في سوق المال الليبي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي في جمع وتحليل البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، وقد تم الاعتماد على الدراسات النظرية السابقة في إعداد استبانة هذه الدراسة، وقد تم توزيع الاستبانات على مفردات الدراسة ، وقد خلصت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إيجابية لقواعد الادارة الرشيدة في دعم التأهيل العلمي للمراجع الداخلي من خلال تحقق الادارة من توافر الخبرة المهنية اللازمة للمراجع الداخلي للقيام بمهامه ،ولقواعد الادارة الرشيدة دور في التأكيد على موضوعية المراجع الداخلي من خلال التحديد الواضح لاختصاصات المراجعين الداخليين في تلك الشركات ، وقدرة المراجع الداخلي على توصيل النتائج والحقائق للإدارة العليا دون أي ضغوط ،وأیضا تدعم قواعد الادارة الرشيدة العناية المهنة للمراجع الداخلي من خلال الاشراف على التخطيط لعملية المراجعة الداخلية ، وقد أوصت الدراسة انه يجب على الشركات الليبية المدرجة بسوق المال الليبي دعم لجنة المراجعة في الاشراف على عملية التخطيط لأعمال إدارة المراجعة ودعم الدورات التدريبية للمراجعين الداخليين، وأوصت أيضا بالسماح للمسؤول عن ادارة المراجعة الداخلية حضور عدد من اجتماعات مجلس الادارة.

الكلمات الدالة : (الإدارة الرشيدة)الحوكمة، قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) ، المراجعة

الداخلية، جودة المراجعة الداخلية، سوق المال الليبي)

## Abstract

This study aimed to identify the role of rules of good governance (governance) in supporting the internal audit function of Libyan companies registered in the Libyan Capital Market, and to achieve the objectives of the study, the inductive and deductive method was used to collect data from its primary and secondary sources, Previous theoretical studies were based on the preparation of this study questionnaire, The study concluded that there is a positive significance of the rules of good management in supporting the scientific qualification of the internal auditor through the management's verification of the availability of the professional experience necessary for the internal auditor to carry out his duties. The rules of good management have a role in emphasizing the objectivity of the internal auditor through a clear definition of the terms of reference of the internal auditors in those companies, and the ability of the internal auditor to communicate the results and facts to the senior management without any pressure, and also the rules of good management support the professional care of the internal auditor by supervising the planning of the audit process. interior with a view .The study recommended that the Libyan companies listed on the Libyan capital market should support the Audit Committee in supervising the planning process for the audit department's work and support training courses for internal auditors, and also recommended allowing the person responsible for the internal audit department to attend a number of board meetings.

**Key words:** (Rational Administration (governance, rules of good governance (governance), internal audit, quality of internal audit, Libyan money market).

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص باللغة العربية
هـ	المستخلص باللغة الانجليزية
و	فهرس المحتويات
ز	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ل	قائمة الملاحق
<b>الفصل الأول</b>	
<b>مدخل إلى الدراسة</b>	
1	1-1 المقدمة
2	2-1 الدراسات السابقة
7	3-1 مشكلة الدراسة
8	4-1 أهداف الدراسة
9	5-1 أهمية الدراسة
9	6-1 الفرضيات
10	7-1 حدود الدراسة
	8-1 منهجية الدراسة
11	9-1 متغيرات الدراسة
12	10-1 تقسيمات الدراسة
<b>الفصل الثاني</b>	
<b>الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات</b>	
14	2-1 مفهوم حوكمة الشركات ونشأتها
14	2-1-1نشأت مفهوم حوكمة الشركات
15	2-1-2 أهمية حوكمة الشركات

الصفحة	العنوان
16	3-1-2 خصائص حوكمة الشركات ومزاياها
17	5-1-2 محددات حوكمة الشركات
19	2-2 تجارب الدول في حوكمة الشركات
22	3-2 قواعد حوكمة الشركات
22	1-3-2 قواعد حوكمة الشركات وفق منظمة التعاون الاقتصادي "OCED"
25	2-3-2 قواعد حوكمة الشركات وفق تشريعات القانون الليبي
	<b>الفصل الثالث</b> <b>المراجعة الداخلية</b>
29	مقدمة
29	1-3 المراجعة الداخلية وخصائصها
29	1-1-3 مفهوم المراجعة الداخلية
31	3-1-3 خصائص المراجعة الداخلية
31	2-3 أنواع المراجعة الداخلية ومعاييرها
31	3-1-2-1 أنواع المراجعة الداخلية
32	3-2-2 نطاق المراجعة الداخلية
33	3-2-3 موقع المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للمنشأة
36	3-2-4 إجراءات عمل المراجعة الداخلية
37	3-2-5 معايير المراجعة الداخلية
39	3-3 المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات
39	3-3-1 دور المراجعة الداخلية في التطبيق الفاعل لمبادئ حوكمة الشركات
41	3-3-2 دور المراجعة الداخلية في تعظيم القيمة للأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات
	<b>الفصل الرابع</b> <b>الدراسة الميدانية</b>
44	المقدمة
44	4-1-1 مجتمع وعينة الدراسة



الصفحة	العنوان
45	4-2- أداة جمع البيانات
47	4-3- الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف البيانات وتحليلها
48	4-4- ترميز البيانات
49	4-5- اختبار الثبات والصدق
50	4-6- خصائص مفردات عينة الدراسة
54	4-7- التحليل الإحصائي للدراسة
54	4-8- اختبار الفرعية للدراسة
69	4-9- اختبار الفرضية الرئيسية
71	4-10- نتائج البحث
72	4-11- التوصيات
73	المراجع
80	الملحق (1) استمارة الاستبانة
87	ملحق (2) نتائج الحاسب الآلي

### فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
45	الجدول رقم (1-4) توزيع عينة الدراسة حسب الشركات الليبية المدرجة بسوق المال الليبي.
47	جدول رقم (2-4) الاستثمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها
48	جدول رقم (3-4) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي
49	جدول رقم (4-4) نتائج اختبار الثبات والصدق
50	جدول رقم (5-4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة
51	جدول رقم (6-4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

الصفحة	الجدول
52	جدول رقم (4-7) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص
53	جدول رقم (4-8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة
54	جدول رقم (4-9) التوزيع التكراري لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي
55	جدول رقم (4-10) نتائج اختبار ولكوكسون لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي
57	الجدول رقم (4-11) نتائج اختبار (Z) عينة الدراسة عن جميع العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي
57	جدول رقم (4-12) التوزيع لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في زيادة موضوعية المراجع الداخلي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي
59	جدول رقم (4-13) نتائج اختبار ولكوكسون
61	الجدول رقم (4-14) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في زيادة موضوعية المراجع الداخلي
62	جدول رقم (4-15) التوزيع التكراري الدراسة عن العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلالية المراجع الداخلي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي.
63	جدول رقم (4-16) نتائج اختبار ولكوكسون لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلالية المراجع الداخلي
65	الجدول رقم (4-17) نتائج اختبار (Z) لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في

الصفحة	الجدول
	دعم استقلالية المراجع الداخلي
66	جدول رقم (4-18) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي
67	جدول رقم (4-19) نتائج اختبار ولكوكسون لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي
68	الجدول رقم (4-20) نتائج اختبار (Z) لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي
70	الجدول رقم (4-21) نتائج اختبار (Z) لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم جودة وظيفة المراجعة الداخلية

## فهرس الأشكال

الصفحة	الأشكال
11	الشكل رقم (1-1) متغيرات الدراسة
17	الشكل رقم (1-2) ركائز حوكمة الشركات
18	الشكل رقم (2-2) المحددات
34	الشكل رقم (3-3) وضع إدارة المراجعة الداخلية وفق الإدارة العليا
35	الشكل رقم (4-3) : ادارة المراجعة الداخلية المركزية
35	الشكل رقم (5-3) المراجعة الداخلية اللامركزية
36	الشكل رقم (6-3) المراجعة الداخلية المختلطة
50	شكل رقم (7-3) التمثيل البياني للتوزيع لمفردات عينة الدراسة حسب الوظيفية
51	شكل رقم (8-4) التمثيل البياني للتوزيع لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي
52	شكل رقم (9-4) التمثيل البياني للتوزيع لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص
53	شكل رقم (10-4) التمثيل البياني لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

## فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق
80	ملحق (1) استمارة الاستبيان
86	ملحق (2) نتائج الحاسب الآلي

## 1-1 المقدمة:

تزايدت العناية بتطبيق حوكمة الشركات في العديد من المؤسسات الاقتصادية والمنظمات الإقليمية وفي العديد من اقتصاديات العالم خلال السنوات الماضية، لاسيما بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في العديد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في عام 1997، وكذلك الانهيارات المفاجئة في العديد من الشركات والبنوك الأمريكية الكبرى، ومن أبرز هذه الشركات الأمريكية شركة Enron للطاقة عام 2001م، وكذلك أزمة شركة WorldCom للاتصالات سنة 2002م، وأزمة الرهون العقارية 2008م، وترجع هذه الأزمات والانهيارات في معظمها إلى الفساد الإداري والمالي بصفة عامة والمحاسبي بصفة خاصة، حيث إن الفساد المحاسبي يرجع في أحد جوانبه المهمة إلى تأكيدات مراجعي الحسابات على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية خلافا للحقيقة التي ينتج عنها حالة انهيار وفقدان الثقة في الأسواق المالية وانصراف المستثمرين عنها، وفقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية للشركات المختلفة (الزهران 2013)

وبذلك فأن المؤسسات الدولية قد حرصت على تناول موضوع الحوكمة وتطبيقاتها وكان على رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد الدولي ( International Monetary Fund) والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت عام 1999م مبادئ حوكمة الشركات من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل، ما يؤدي إلى انتهاج مبادئ الحوكمة بمفهومها الواجب التطبيق في الشركات. (ماجد، 2009، ص3)

وبذا فإن وظيفة المراجعة الداخلية عادة ما تخدم أطرافاً تمارس دوراً مهماً في حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة، لجنة المراجعة والمراجع الخارجي، ومن أجل تفعيل دور المراجع الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات، بادر معهد المدققين الداخليين لتطوير المعايير الدولية الداخلي، لجعلها أداة قوية لإضافة قيمة للشركة من خلال خدمات التأكيد والاستشارة وتقييم ومراجعة الوظائف والأنشطة. ولقد تطوّر هذا الدور واتّسع نطاقه وأصبح يتضمن تقدير

المخاطر، التّحقق من الإجراءات الرّقابية واختبارات مدى الالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية، وكلّهما تقع في إطار حوكمة الشركات. (كنزة، 2014، )

ولذلك فإن المراجعة الداخلية تعد إحدى أهم الوسائل الاختبارية لنظام الرقابة الداخلية وتقييمها، ومتابعة مدى الالتزام بتنفيذها، والتحقق من فاعلية الإجراءات الرقابية الموضوعة، ومدى الالتزام بالقوانين والقرارات واللوائح والسياسات السارية، ونظراً إلى أهمية وظيفة المراجعة الداخلية، فقد أعطى دليل حوكمة المصارف الصادر في ليبيا لسنة 2010 الفقرة (1: 20) الأهمية اللازمة لوظيفة المراجعة الداخلية، وأنظمة الضبط الداخلي وحرص على استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، وتكليف المراجعة الداخلية بمراجعة أنظمة وإجراءات الضبط الداخلي ودراسة مدى كفايتها، حيث تساعد المراجعة الداخلية المؤسسات المالية من تحقيق أهدافها وتحسين عملياتها وتأكيد فاعلية الرقابة الداخلية. (شريعة، آخرون، 2014، ص310)

وبذا تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح دور الإدارة الرشيدة (حوكمة) الشركات في تحسين الأداء المهني لوظيفة المراجعة الداخلية من خلال التعرف على مدى دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المراجعين الداخليين للشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي.

## 1-2 الدراسات السابقة

1-2-1 دراسة (سوسن 2019) المعنونة بدور آليات حوكمة البنوك في تحسين جودة أداء المراجعة الداخلية دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في اليمن .

هدفت الدراسة لقياس دور آليات حوكمة البنوك في تحسين جودة أداء المراجعة الداخلية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر للجان الحوكمة ولجان المراجعة ولجان المخاطرة ومجلس الإدارة والمراجعة الخارجية في تحسين جودة أداء المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي اليمني، وأيضاً ضرورة رفد مجالس الإدارات البنوك اليمنية بأعضاء مستقلين من ذوي الاختصاص والخبرة ومن حملة الشهادات العليا في المجالات التي يطلبها العمل

## 1-2-2 (دراسة سلام 2018) المعنونة أثر تطبيق مبادي حوكمة الشركات في

مستوى جودة التدقيق الداخلي دراسة حالة المصارف الخاصة العاملة في سوريا .

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات و مبادئها و أهميتها و أهدافها و التعرف على مفهوم المراجعة الداخلية و دراسة أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مستوى جودة التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة العاملة في سورية ، و تحديد مدى تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات على تطوير الأداء المهني للمراجعين الداخليين لهذه المصارف و قد خلصت الدراسة أنه يوجد أثر لتطبيق بعض مبادئ حوكمة الشركات في مستوى جودة المراجعة الداخلية ، حيث يساعد تطبيق حوكمة الشركات على توفير الاستقلال المهني للمراجعين الداخليين و الذي يمكن من تحقيق أهداف عملية المراجعة ، كما أن مبادئ حوكمة الشركات تحرص على أن يمتلك المراجع الداخلي المعرفة الكافية بالمعايير المهنية اللازمة لممارسة وظيفة المراجعة الداخلية ، وأوصت الدراسة إلى ضرورة قيام المصارف الخاصة برفع مستوى الحوكمة و ذلك بتبني خطط متعلقة بالتوظيف و التعيين و تطوير الموارد البشرية، و ضرورة تبعية وحدة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة، و ضرورة عقد الدورات التدريبية للمراجعين الداخليين بهدف إكسابهم المعرفة الكافية بمعايير المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين ، و من ثم العمل على تبنيها بشكل تدريجي في المصارف الخاصة العاملة في سورية.

## 1-2-3 (دراسة الجبو 2017) المعنونة تقييم مدى مساهمة ادارات المراجعة الداخلية

بالشركات الصناعية الليبية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من خلال تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

هدفت هذي الدراسة للتعرف على مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات بالشركة الليبية للحديد والصلب من خلال تطبيق المعايير الدولية للمراجعة لداخلية ، و تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، ففي الجانب النظري تم الاعتماد على الادبيات والكتب والدوريات والدراسات السابقة ، ولجمع البيانات تم استخدام استبانة ، ولتحليلها تم استخدام البرنامج الاحصائي (MINITAB) ، وقد توصل الباحث الى مجموعة من النتائج من اهمها أن ادارة المراجعة الداخلية بالشركة تساهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من خلال التزامها بتطبيق معايير المراجعة الداخلية ، مع قصور في تطبيق بعض بنود متطلبات معايير المراجعة الداخلية.



#### 1-2-4 (دراسة موسى 2017) المعنونة دعم مجالس الإدارة في دعم وظيفة

##### المراجعة الداخلية دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الليبية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور مجالس الإدارة في المؤسسات الليبية في دعم وظيفة المراجعة الداخلية، وذلك من خلال تحديد مدى الدعم الذي تقدمه مجالس الإدارة للمراجع الداخلية لضمان استقلاليتها، ومدى مساهمة تلك المجالس في تنظيم ومتابعة نشاط المراجعة الداخلية ودورها في توعية جميع المسؤولين والعاملين بأهمية هذا النشاط، ولتحقيق هذه الأهداف تمّ تصميم استمارة استبانة وزعت على المسؤولين على وظيفة المراجعة الداخلية بالمؤسسات الليبية، وقد تمّ استخدام المنهج التحليلي الوصفي لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور لمجالس الإدارة في المؤسسات الليبية في دعم وظيفة المراجعة الداخلية، بناء على هذه النتائج تم وضع بعض التوصيات التي من شأنها زيادة دور مجالس الإدارة في دعم وتفعيل وظيفة المراجعة الداخلية.

#### 1-2-5 (دراسة بن داوود 2015) المعنونة بدور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة

##### الشركات دراسة على عينة من الشركات الجزائرية

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المراجعة الداخلية كآلية رقابة داخلية على حوكمة الشركات من خلال دراسة عينة من موظفي الشركات الجزائرية لاسيما موظفي إدارات المراجعة الداخلية المالية والمحاسبية، وقد تمت الدراسة خلال تحليل استبيانته تم طرحها على عينة الدراسة واستخدم الباحث برنامج التحليل الاحصائي SPSS، وخلصت الدراسة إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية ليس لها علاقة مباشرة بمبادئ حوكمة الشركات العاملة المتساوية للمساهمين، ضمان حقوق المساهمين، الإفصاح والشفافية، دور أصحاب المصالح في حين وجود علاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة؛ لأنها وظيفة لصيقة بالإدارة العليا وقد اوصت هذه الدراسة على ضرورة تنظيم وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات بما يضمن استقلالها وموضوعيتها، وكذلك ضرورة التزام الشركات بقواعد حوكمة الشركات

## 1-2-6 (دراسة رولان 2015) المعنونة بدور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق

### الداخلي الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، وتحديد مدى تأثير تطبيقات قواعد حوكمة الشركات في تطوير الأداء المهني للمدققين الداخليين، وقد خلصت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تسهم في توفير الاستقلال المهني للمدقق الداخلي، وكذلك تحرص حوكمة الشركات على المعرفة الكافية للمدقق الداخلي بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي، وقد أوصت الدراسة على ضرورة المحافظة على المستوى الكافي والعادل من الإفصاح والشفافية على المعلومات المهمة في التقارير، وكذلك قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين برفع مستوى الحوكمة فيها وعقد الدورات للمدققين بهدف زيادة المعرفة بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي .

## 1-2-7 (دراسة قرواني 2015) المعنونة بأثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات

### والإفصاح المحاسبي دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي وكيفية الاستفادة منها لحل العديد من المشاكل التي تواجهها الشركات ومن أهمها فقد الثقة والمصداقية في المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية، وهذا من خلال استخدام آليات الحوكمة التي من أهمها: المراجعة الداخلية، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الخارجية، وتزايد دور المراجعة الداخلية والخارجية وضرورة وجود لجان المراجعة وتحقيق الإفصاح والشفافية وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المالية ومستوى جودة الإفصاح، حيث إن مبادئ وإجراءات الحوكمة تؤدي دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة، وهذا بدوره ينعكس على مستوى جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي واوصت الدراسة بضرورة قيام المؤسسات بإصدار دليل حوكمة الشركات ليكون إلزامياً لجميع المؤسسات والشركات و ضرورة الحفاظ على استقلالية المؤسسات، وضمان عدم التأثير في قراراتها من الأعضاء وتطوير الإطار القانوني بحيث يلبي احتياجات الحوكمة.

## 1-2-8 (دراسة 2015 Dr Azeez) حوكمة الشركات وأداء الشركات دليل من

### سيرلنكا . Governance and Firm Performance: Evidence from Sri Lanka

تهدف هذه الدراسة الى تحديد العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء الشركات في سيرلنكا وذلك من خلال حجم مجلس الإدارة ،ازدواجية في وظيفتين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة وعدد المديرين غير التنفيذيين في الشركة واستخدام مقاييس الاداء المالي، EPS،ROA، ROE لتحليل بيانات التقارير السنوية لمائة شركة مسجلة في بورصة كولومبو للأوراق المالية من سنة 2010 الى سنة 2012 وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم مجلس الادارة الكبير يسهم في رفع من مستوى أداء الشركة من خلال مشاركة الأعضاء بخبراتهم ومعلوماتهم بما يكفي لأداء المهام المسندة إليهم بكفاءة ،وان الفصل بين وظيفتي رئيس التنفيذي ، ورئيس مجلس الادارة له علاقة ايجابية مع أداء الشركات بما يسهم في عدم تعارض المصالح في الشركة.

## 1-2-9 (دراسة 2014 Chen ) بعنوان " الأزمات المالية و ديناميكية حوكمة

### الشركات : دليل من الشركات التايوانية المدرجة Financial Crisis and the dynamics of corporate governance : Evidence from Taiwn's Listed firms "

هدفت هذه الدراسة إلى استكمال الأدبيات في مجال الحوكمة و ذلك عن طريق التحقيق في كيفية تعديل الشركات التايوانية المدرجة لهيكل الحوكمة الخاص بها ، للتعامل مع الازمة المالية العالمية في عام 2008 ، وقد تم دراسة هيكل حوكمة الشركات لمدة 3سنوات قبل الأزمة ، و 3 سنوات بعد حدوث الأزمة المالية ، وتمثلت فترة ما قبل حدوث الأزمة من عام 2005 حتى 2007 ، و الفترة ما بعد حدوث الأزمة من عام 2009 حتى 2011 ، و استهدف الباحث 2330 شركة من الشركات العامة لتكون عينة للدراسة ، و حدد الباحث بعض خصائص للحوكمة لاستخدامها كمتغيرات للدراسة و هي خصائص : مجلس الإدارة ، عدد أفراد المجلس، استقلالية المجلس، هيكل مجلس الإدارة، مكافآت المدراء التنفيذيين، هيكل الإدارة، شفافية المعلومات، حماية حقوق الأقلية من المساهمين، و قد تم حساب الوسط لمستوى تطبيق الحوكمة قبل و بعد حدوث الأزمة المالية العالمية و دراسة الفرق بينهما ، و من نتائج الدراسة أن التغيير في حوكمة الشركات خلال المالية مرتبط بكل من مكافآت مجلس الإدارة و المدراء التنفيذيين ، قوة مجلس الإدارة ، شفافية المعلومات، الأطراف ذات العالقة، كما أن التغيير في هذه المتغيرات يؤثر على الأداء التشغيلي للشركة. و من توصيات الدراسة أن الشركات التي لديها مستوى أداء تشغيلي

ضعيف، يجب عليها بشكل عاجل أن تقوم بتطوير نظام الحوكمة الخاص بها حتى تواجه التحديات الموجودة بعد الأزمة المالية العالمية.

### 1-2-10 التعليق على الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الادارة الرشيدة (الحوكمة) والمراجعة الداخلية نلاحظ ان بعض تلك الدراسات ركزت على التعرف إلى دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات، ودراسات أخرى ركزت على تأثير دور الحوكمة في جودة المعلومات والإفصاح المحاسبي وأيضاً تأثيرها في جودة المراجعة الداخلية، ويمكن القول أن تلك الدراسات تناولت موضوع الدراسة من زاوية واحدة أو أكثر من زوايا الموضوع .  
وأهم ما يميز هذه الدراسة من الدراسات السابقة أنها ستتناول دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم جودة وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الليبية المسجلة في سوق المال الليبي، حيث إنه لا يوجد أي دراسة حسب علم الباحث من الدراسات السابقة تناولت موضوع هذه الدراسة.

### 1-3 مشكلة الدراسة

تعد وظيفة المراجعة الداخلية من الوسائل المهمة التي تستخدمها إدارات الشركات للتأكد والتحقق من التزام الوحدات الإدارية فيها بالسياسات العامة والأنظمة المالية والإدارية والتشريعية المتبعة، إلا أن وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الليبية تعاني من ضعف واضح وقصور ما يقلل فاعليتها، حيث أكدت دراسة (بيت المال، 2005) المعنونة بتقييم واقع وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف الأهلية بليبيا، إلى عدم استقلال أقسام المراجعة الداخلية بالمصارف الأهلية بليبيا نتيجة عدم وضع إدارة المراجعة الداخلية في السلم الإداري أو الهيكل التنظيمي المناسب لها.

ولذلك فإن وظيفة أن المراجعة الداخلية كأحد الأركان الأساسية التي تبنى عليها حوكمة الشركات لها أدوار مباشرة و أخرى غير مباشرة في حوكمة الشركات وذلك من خلال ارتباطها الوثيق بأطراف حوكمة الشركات كلجان المرجعة، مجالس الادارة وبالتالي يحتم على تلك الاطراف ذات العلاقة بالمراجعة الداخلية ضرورة معرفة العوامل المؤثرة في جودة وظيفة المراجعة الداخلية المتمثلة في التأهيل العلمي والعملية للمراجع والموضوعية والاستقلالية للمراجع الداخلي

وبذل العناية المهنية لدى المراجعين الداخليين ومن هنا اقتضت الحاجة الى التركيز على تفعيل دور قواعد الإدارة الرشيدة بما يسهم في تحسين وتطوير وظيفة المراجعة الداخلية، حيث إن تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) يرفع من الأداء المهني للمراجعين الداخليين، بحيث تعمل الإدارة العليا على إعداد موظفي إدارات المراجعة الداخلية في الشركات وتدريبهم، إضافة إلى العناية بموضوعية واستقلالية موظفي إدارات المراجعة الداخلية .

ويمكن القول إن تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة(الحوكمة) في الشركات الليبية له أثر إيجابي كبير في جوانب عدة في تلك الشركات، وخاصة المراجعة الداخلية ومن خلال ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :

**- ما دور قواعد الإدارة الرشيدة (حوكمة) الشركات في تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق المال في ليبيا؟**

ومن هذا التساؤل تتفرع الأسئلة التالية :

- ما لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في التأكيد على وجود التأهيل العلمي للمراجع الداخلي؟
- ما دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في التأكيد على موضوعية المراجع الداخلي؟
- ما دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في التأكيد على استقلالية عمل المراجع الداخلي؟
- ما دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في التأكيد على بذل العناية المهنية للمراجع الداخلي؟

#### **1-4 أهداف الدراسة:**

إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو إبراز الدور الذي تلعبه قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الليبية المدرجة بسوق المال الليبي.

- ومن هذا الهدف الرئيسي تتفرع مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة في:

1. التعرف على المفاهيم المرتبطة بحودة وظيفة المراجعة الداخلية ومدى تأثيرها بأهم بقواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة).

2. التعرف على دور قواعد الادارة الرشيدة في دعم التأهيل العلمي للمراجع الداخلي من خلال التحقق من توافر الخبرة المهنية للمراجع الداخلي ومدى حصوله على دورات تدريبية المناسبة التي لها تأثير على جودة وظيفة المراجعة الداخلية.
3. تحديد دور قواعد الادارة الرشيدة في التأكيد على استقلالية المراجع الداخلي من خلال الدور الذي يلعبه مجلس الادارة في تحديد اختصاصات المراجع الداخلي ومهامه .
4. تحديد دور قواعد الادارة الرشيدة في التأكيد على وبذل العناية المهنية للمراجع الداخلي من خلال متابعة خطط ادارة المراجعة الداخلية لعملية المراجعة ومدى تنفيذها .

## 1-5 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة بالنسبة للباحث في تحديد أبعاد وانعكاسات تطبيق قواعد الادارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي ، حيث أن المنظمات قد أولت التدقيق الداخلي اهتماماً بالغاً إيماناً منها بأهمية الخدمات التي تؤديها هذه الوظيفة ، لذا أصبح تطوير أداء المراجعين الداخليين للوصول للأهداف المنشودة لشركات الاعمال المعاصرة، كما أن هذه الدراسة بجانبها النظري و العملي سوف تخدم عدة فئات كالمستثمرين ، المحللين الماليين، المراجعين الداخليين ، رؤساء مجالس إدارات الشركات، من خلال تقديم توصيات يمكن الاستفادة منها في تقديم دليل علمي حول دور قواعد الادارة الرشيدة (حوكمة ) في مستوى جودة المراجع الداخلي و في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية مما يسهم في نجاح هذه الشركات و تقدم استمرارها.

## 1-6 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية(يوجد أثر ذو دلالة احصائية على وجود دور لقواعد الإدارة الرشيد في دعم جودة وظيفة المراجعة الداخلية للشركات الليبية من وجهة نظر افراد عينة الدراسة) من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها فقد تمت صياغة الفرضيات التالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لوجود دور لقواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في التأكيد على التأهيل العلمي للمراجع الداخلي في الشركات الليبية.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لوجود دور لقواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في التأكيد على موضوعية المراجع الداخلي في الشركات الليبية .
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لوجود دور لقواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في التأكيد على استقلالية المراجع للداخلي في الشركات الليبية .
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لوجود دور لقواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في التأكيد على بذل العناية المهنية للمراجع الداخلي في الشركات الليبية .

### 7-1 حدود الدراسة

- **حدود مكانية** تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم جودة وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الليبية المسجلة في سوق المال الليبي.
- **حدود موضوعية** إلقاء الضوء على مفهوم الادارة الرشيدة (الحوكمة) وإطارها الفكري والتطبيقي، وكذلك عرض للمراجعة الداخلية من حيث مفهومها وأهدافها وأنواعها وأساليبها، وعرض أداء المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة.
- **حدود زمنية** فترة الدراسة من شهر يناير إلى شهر يوليو من سنة 2021م

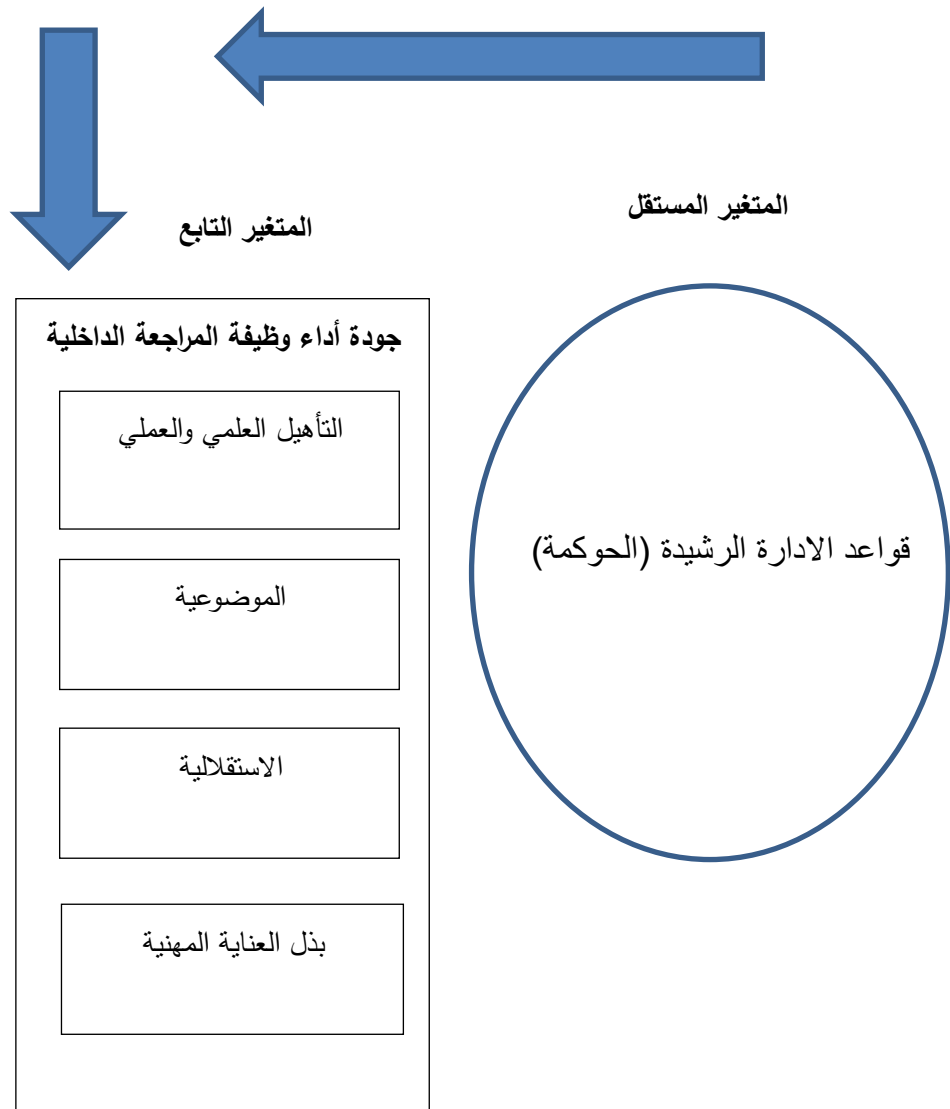
### 8-1 منهجية الدراسة

- 1-8-1 **المنهج الاستنباطي** تم استخدام هذا المنهج في تحديد مشكلة الدراسة وصياغة الفرضيات وبناء الإطار النظري للدراسة من خلال الاطلاع على ما كتب في الأدب المحاسبي بالخصوص.
- 2-8-1 **المنهج الاستقرائي** يقوم من خلال اختبار فرضيات الدراسة وتحديد مدى صحة هذه الفرضيات عن طريق الربط بين الدراسات النظرية والدراسة الميدانية تفسير وتحليل نتائج البيانات الدراسة الميدانية للوصول إلى حل تلك المشكلة .

### 9-1 متغيرات لدراسة:

- تحتوي الدراسة على **متغيرين متغير مستقل** وهو قواعد الإدارة الرشيدة(حوكمة) و**ومتغير تابع** هو جودة وظيفة المراجعة الداخلية كما موضح بالشكل (1 - 1)
- **المتغير المستقل:** قواعد حوكمة الشركات.

- المتغير التابع لجودة المراجعة الداخلية (التأهيل العلمي الموضوعية، ، الاستقلالية ، بذل العناية المهنية).



الشكل (1-1)



## 10-1 تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، الفصل الأول الفصل التمهيدي والفصلين الثاني والثالث للجانب النظري وكان الفصل الرابع دراسة ميدانية.

**الفصل الأول** المتمثل الفصل التمهيدي : المقدمة ، الدراسات السابقة ، مشكلة البحث،

أهداف الدراسة، أهمية الدراسة ، الفرضيات ، حدود الدراسة ، المتغيرات، تقسيمات الدراسة

**الفصل الثاني** الإطار النظري لحوكمة الشركات : المفهوم العلمي للإدارة الرشيدة

(الحوكمة) ،الإطار الفكري لحوكمة الشركات المتمثل في أهميتها وأهدافها وخصائصها، الإطار

التطبيقي لحوكمة الشركات المتمثل في محددات وآليات الحوكمة، إضافة للمبادئ التي تقوم

عليها حوكمة الشركات ولصّادرة عن المنظمات الدّولية ،مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي،

مبادئ حوكمة الشركات وفق تشريعات القانون الليبي.

**الفصل الثالث** ماهية المراجعة الداخلية، وظيفة المراجعة الداخلية وأنواعها وأساليبها

وموقعها في التنظيم الإداري، أداء المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة.

**الفصل الرابع** الدراسة الميدانية : التحليل الاحصائي لاستبانة الدراسة، ، النتائج الدراسة

والتوصياتها.

# الفصل الثاني

## الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

## 2-1 : نشأة مفهوم و حوكمة الشركات

### 2-1-1 نشأة ومفهوم حوكمة الشركات

تعود جذور حوكمة الشركات إلى Berlet & Means اللذين يعدان أول من تناولوا موضوع فصل الملكية عن الإدارة، وذلك في سنة 1932 ، وتأتي حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالشركة. (عكاشة، 2013)

و يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، التي اتفق عليها فهي: أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة .

و يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة(كريم، 2003)

كما عرفها حماد عبد العال بأنها :النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصراحة" (حماد، 2009)

يتمثل مفهوم حوكمة الشركات في أنه: ممارسة الإدارة الرشيدة من خلال مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحكم العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم والأطراف الأخرى أصحاب المصالح بالشركة، وذلك بهدف المحافظة على حقوق المساهمين وتعظيم ثروتهم بشكل عادل، مع دعم المستويات المختلفة لمجلس الإدارة(غنيمي، 2013)

وقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation) حوكمة الشركات بأنها: النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(Organization for Economic Co-Operation and Development) بأنها: ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال.

ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، كذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة على الأداء(عبد الرزاق،2009)

**قواعد كادبوري (Cadbury Rules):** مجموعة من المبادئ التوجيهية التي اقترحتها "لجنة كادبوري المعنية بحوكمة الشركات والتي أُدرجت في تقرير حمل عنوان: "قواعد أفضل الممارسات" الصادر عام 1992 في المملكة المتحدة، وسميت هذه القواعد باسم "قواعد كادبوري" نسبةً لأديان كادبوري الذي ترأس اللجنة حينها ، وقد عرفت لها لجنة Cadbury" بأنها: ذلك النظام الذي وفقا له يتم تسيير ورقابة المؤسسة، وتعتني بإعطاء الوسائل اللازمة التي تسمح بإيجاد التوازن المنطقي للسلطة لتفادي كل الانحرافات الشخصية وتقوم على ثلاثة ركائز أساسية هي مجلس الإدارة، التدقيق، وإدارة أعمال المؤسسة.(حماد، 2009)

ومن خلال تلك التعريفات يمكن القول بأن حوكمة الشركات هي نظام رقابي يتكون من مجموعة من القواعد والقوانين التي تحكم سير العمليات داخل المؤسسات والشركات الكبرى الذي يهدف الى خلق التوازن بين أصحاب المصالح وعدم تعارضها مع أهداف الشركة أو المؤسسة .

## 2-1-2 أهمية حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات اللازمة لتحسين عمل إدارة الشركات والتأكيد على نزاهتها ، وكذلك الوفاء بتعهدات القانونية وتحقيق الشركة لجميع اهدافها، حيث توجد مجموعة من المعايير التي تستند إليها حوكمة الشركات في حماية حقوق كافة الأطراف المختلفة في الشركة من خلال مجموعة من اللوائح المنظمة لها مثل :سياسات حماية حملة الأسهم، ومعايير خاصة بتنظيم عضوية اعضاء مجلس الإدارة، وسياسات تنظيم تعارض أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وحملة الأسهم، وسياسات الخاصة بالإفصاح واجراءات تنظيمه، وسياسة إدارة المخاطر، و المتابعة والرقابة لاكتشاف الانحرافات والتجاوزات ، وتحقق الحيادية والنزاهة والاستقامة لجميع العاملين في الشركة ابتداء من مجلس الإدارة وإلى أدنى مستوى إداري فيها، و تحقق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية لاسيما في عمليات الضبط الداخلي، وتحقق أعلى مستوى ممكن من الشفافية والإفصاح في التقارير المالية، محاربة الفساد المالي والإداري وكشف حالات الاختلاس والفساد والتلاعب المحاسبي والغش المالي وسوء الإدارة والرشوة للشركات

(الغانمي، 2009) ،وبالتالي فإن حوكمة الشركات تساهم في رفع كفاءة أداء الشركات، والحصول على الأموال بأقل تكلفة، والوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق ترسيخ معايير الأداء، و أيضا تجنب الوقوع في الأزمات المالية مما يؤدي إلى تدعيم الأسس الاقتصادية ، وهذا كله يسهم في كسب ثقة المتعاملين الاقتصاديين وأصحاب المشروع.(صديقي ، وآخرون، 2011) .

## 2- 1- 3 خصائص حوكمة الشركات وركائزها.

### خصائص الحوكمة:

- تتمثل خصائص حوكمة الشركات (عبد النور، 2015، ص9)
1. الانضباط: اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
  2. الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
  3. الاستقلالية: لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط.
  4. المساءلة: إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
  5. المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.
  6. المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى الشركة كمواطن جيد.
  7. العدالة: احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.

### ركائز الحوكمة

وتعتمد الحوكمة على ثلاث ركائز يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- السلوك الأخلاقي: أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال:

- الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد.
- التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمنشأة.
- الالتزام بالأخلاقيات الحميدة.
- القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة.
- الشفافية عند تقديم المعلومات المالية.

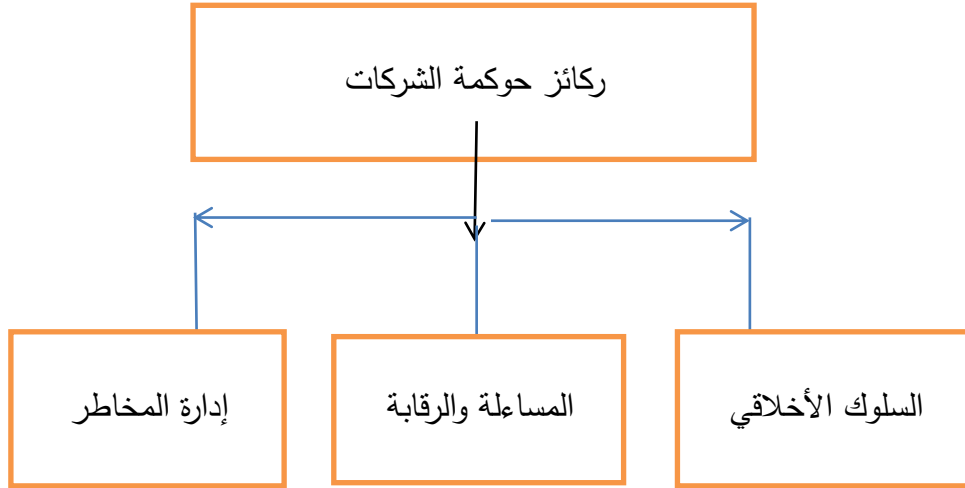
ب- الرقابة والمساءلة: ويكون ذلك من خلال:

- تفعيل أدوار أصحاب المصلحة في نجاح المنشأة.

- أطراف رقابية مباشرة: المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعون الداخليون والخارجيون.
- أطراف أخرى (الموردون، العملاء، المستهلكون، المودعون، المقرضون) .
- أطراف رقابية عامة مثل هيئة سوق المال، مصلحة الشركات، البنك المركزي في حالة البنوك.

ت- إدارة المخاطر: ويكون ذلك من خلال:

- وضع نظام لإدارة المخاطر للتعرف على المخاطر التي تواجه الشركة وإدارتها.
- الإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.



الشكل رقم (1-2) ركائز حوكمة الشركات

## 2-1-4 محددات حوكمة الشركات

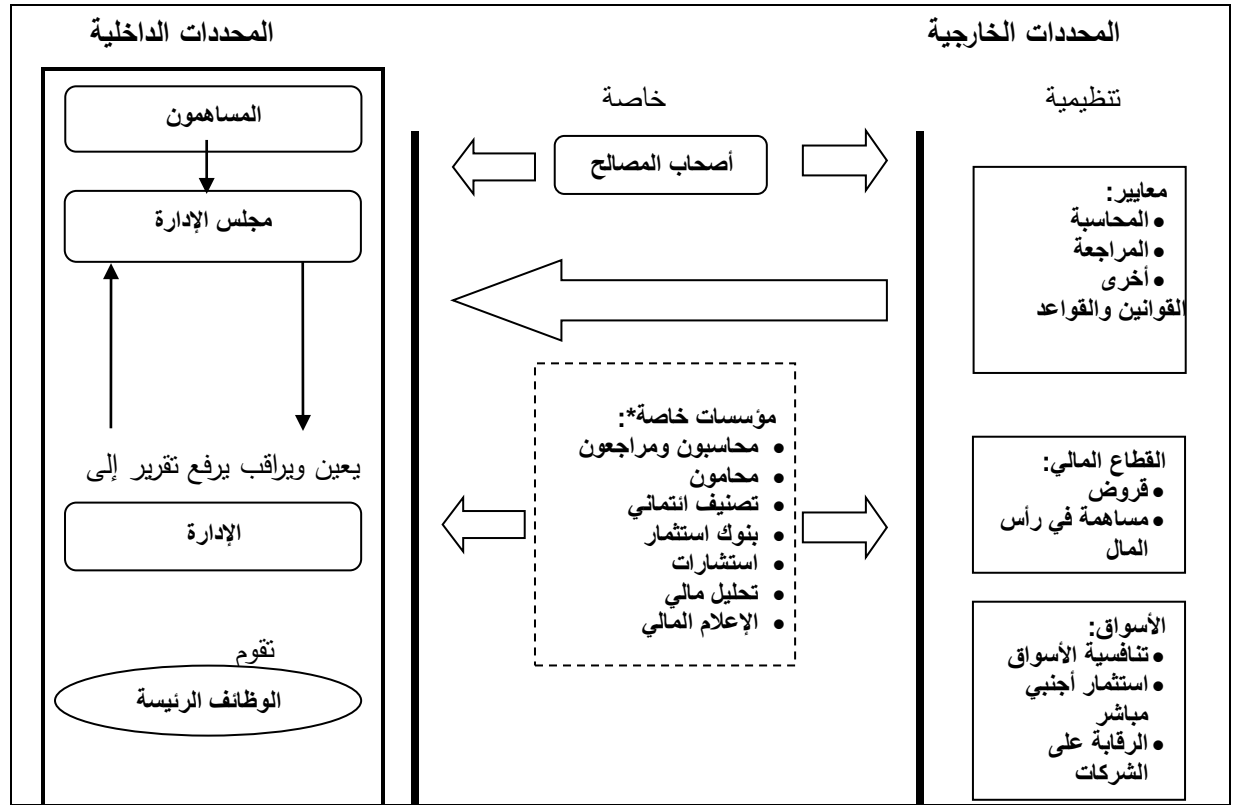
هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: (المحددات الخارجية والمحددات الداخلية) ونعرض فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما موضح بالشكل (2-2)

أ- المحددات الخارجية:

توضح هذه المحددات المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة

ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس) ، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها) ، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، التي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

(احمد، وآخرون، 2018)



الشكل رقم (2.2) محددات حوكمة الشركات

#### ب- المحددات الداخلية:

تشير هذه المحددات إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي

توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة. (أحمد، وآخرون، 2018)

## 2-2 تجارب الدولية في مجال الحوكمة

إن العناية المتزايدة بمفهوم حوكمة الشركات دفع العديد من الدول إلى إصدار مجموعة من القواعد الخاصة بحوكمة الشركات، ومع اختلاف الأساسيات والاقتصاديات بين الدول فيما بينها سوف نتناول تطبيقات الحوكمة في بعض الدول.

### أولا: الولايات المتحدة الأمريكية

كان أول ظهور لحوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية إثر تعثر العديد من شركاتها، وذلك اثر حركات الدمج والاستحواذ على بعض الشركات، حيث أصدر تقرير في سنة 1978 بعنوان (دور تكوين مجلس إدارة شركات الاكتتاب العام) ومن أهم النقاط التي نص عليها التقرير (أن واجبات المديرين الرئيسة هي الإشراف على الإدارة، وصلاحيه اختيار وعقاب أعضاء مجلس الإدارة، ومراجعة القواعد الجيدة لإدارة الشركات والأداء المالي وتخصيص أموالها، والإشراف على مسؤولية الشركة (مرابط، 2017) . وفي سنة 1999 اصدر كل من National Association of Securities Dealen& Now York Stock Exchange تقريرهما المعروف Blue Ribbon Report الذي اعتنى بفاعلية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بالشركات ذات الالتزام بمبادئ الحوكمة، حيث تضمن مجموعة من التوصيات تتعلق بصفات اعضاء لجنة المراجعة من استقلالية وخبرة وفي عام 2002م تم إصدار قانون Sarbanes Oxley عقب الانهيار المالي لكبرى الشركات في الولايات المتحدة الذي ينص على إلزام الشركات المدرجة بأسواق المال الأمريكية على ثلاثة محاور رئيسة هي المراجعة، التقرير المالي، حوكمة الشركات (خليدة، 2016، ) .

### ثانيا: المملكة المتحدة البريطانية

(Cadbury Report) و يعتبر هذا التقرير أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات إلى حد الآن، ويضم التقرير 19 بندا وجميعها توصيات للممارسة السليمة لمفهوم حوكمة الشركات، وبالرغم من أن التوصيات التي يتبناها التقرير غير ملزمة للشركات المسجلة ببورصة لندن فإن البورصة ترغم الشركات المسجلة على أن يتضمن تقريرها السنوي مدى التزام



الشركات بتلك التوصيات، وفي عام 1993 ظهر تقرير (Rittman) الذي أوصى بأنه يجب على الشركات المسجلة بالبورصة أن يتضمن تقريرها السنوي على تقرير عن النظم الرقابة الداخلية الذي تقوم الشركة بتطبيقه للحفاظ على أصول الشركة، وفي عام 1998م ظهر الكود الموحد (Combined Cod) الذي يشمل جميع التقارير السابقة، وأصبح هذا الكود من ضمن متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية بلندن، وفي عام 2003م تم تعديل هذا الكود ليشتمل على أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في ضوء الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة في 2002 (براهمة، 2014)، .

### ثالثا: تجربة روسيا

إن صدور قانون حوكمة الشركات الروسية يعد بمثابة إشارة واضحة إلى التقدم الذي أحرزته روسيا في رفع معايير حوكمة شركاتها إلى المستوى المقبول لدى المستثمرين الدوليين، ويعد الإفصاح والشفافية من أهم مجالات التقدم في الحوكمة في روسيا، وتكشف تقارير الحوكمة الروسية السنوية وربع السنوية المزيد من التفاصيل عن الأداء المالي وغير المالي للشركات رغم ما يتطلب الأداء غير المالي من شمولية، إضافة إلى ذلك فقد يزداد عدد الشركات الروسية الكبرى التي تصدر تقاريرها وفق معايير المحاسبة الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، لاسيما بعد قرار الحكومة الروسية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية لسنة 2004. وكذلك فإن الشركات الروسية احدثت تغييرات إيجابية بحيث ساعدها في مجال إعداد وعقد اجتماعات سنوية للمساهمين ورفع مستوى وعيهم وحقهم في حضور هذه الاجتماعات والمشاركة في التصويت. وكذلك تحسنت إجراءات الحوكمة في مجال إعداد التقارير الداخلية للشركات، حيث ينص قانون الحوكمة الروسي على أن تتضمن لوائح كل شركة مساهمة وضع أنظمة رئيسية للاجتماعات العامة للمساهمين، ولجان مجلس الإدارة، والعضو المنتدب، ولجنة المراجعة، وخدمة الرقابة المالية، وخدمة المراجعة الداخلية، وإعلان سياسة توزيع الأرباح، وإعلان الشركة للمعلومات التي تتبعها في إعداد المعلومات المالية. (حكيمه، نجوى، 2018، )

### رابعا: تجربة مصر :

لقد شهدت فترة التسعينيات في مصر إصلاحات شاملة بتحولها إلى اقتصاد السوق، ومن بين هذه الإصلاحات الخصخصة على نطاق واسع، وتطوير اسواق رأس المال، ورغم أن مصر قامت بتلك الجهود فإنها شهدت انهيار العديد من الشركات الكبرى ما دعت الحاجة إلى

الاعتماد على قواعد الشركات في حماية مجتمع الأعمال المصري، ومن خلال الدراسات التي أجريت سنة 2005 بتكليف من مركز المشروعات الدولية على مالكي الشركات المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية على أن حوكمة الشركات هي أفضل السبل لحماية الشركات وتشجيع التنمية الاقتصادية، وتبني القواعد السليمة لحوكمة الشركة يوفر الأمان لمواجهة الفساد وسوء الإدارة، وفي أكتوبر 2005 م أصدر معهد المديرين المصري ميثاق حوكمة الشركات في مصر، الذي أعده مركز المشروعات الدولية والشركات المحلية بالتشاور مع مجمع الأعمال المحاسبين ومدقي الحسابات، حيث تم إنشاؤه ليناسب البيئة القانونية والتنظيمية في مصر وينص هذا الميثاق على أن تطبيق حوكمة الشركات بالطريقة الصحيحة لا يقتصر على مراعاة احترام مجموعة من القواعد وتفسيرها تفسيراً حرفياً بطريقة مقيدة، بل إن الحوكمة تعد أيضاً ثقافة واسلوباً لإدارة العلاقات بين مالكي الشركة، مديرها، الجهات المعنية ذات المصلحة، ما يجعل المجتمع ككل أكثر قابلية للتحقق ويعمل المزيد من المعنيين بتطبيق الميثاق (براهمة، 2014)، قد مر إعداد الميثاق بعدة مراحل متضمنة إجراء مراجعة لأفضل الممارسات الدولية في مجال حوكمة الشركات، وإيضاً تضمن مراجعة الإطار القانوني القائم في مصر، بما في ذلك مراجعة الأدبيات المحلية والتقارير الصادرة عن المنظمات المصرية الدولية.

#### خامساً: تجربة ليبيا :

إن أنظمة الحوكمة الخاصة بالشركات المملوكة للدولة الليبية يوجد بها خلل في وضعها التشريعي، ومن أهم تلك التشريعات التي تنظم حوكمة الشركات في ليبيا القانون رقم (23) لسنة (2010م) حيث إن نصوصه ينقصها العديد من التطبيقات المشابهة التي نجدها بعض بقوانين الدول العربية، حيث إن تلك الدول عالجت النقص الذي تعاني منه في تطبيقاتها الخاصة بالحوكمة، بأن اصدرت قانوناً خاصاً بالشركات يغطي كافة جوانب الحوكمة أو انها اصدرت لوائح خاصة بقواعد الحوكمة تستند إلى قوانينها التجارية ونصت على ان تطبق تلك القواعد واللوائح على جميع الشركات المسجلة بالبورصة أو بالسوق المالي الخاص بها، إلا ان المشروع في ليبيا لم يجد له جذور، ذلك لأنه لم يأتي بنصوص ولوائح قانونية تغطي كافة جوانب الحوكمة ولم يلزم بها الشركات المسجلة بالسوق المال الليبي، ولم يجعله يسري على الشركات الحكومية، حيث أصدر القانون رقم (11) لسنة (2010م) بشأن إنشاء سوق للأوراق المالية وصدرت عن السوق مجموعة من اللوائح الخاصة بالحوكمة الرشيدة التي تستند إلى القانون رقم (23) بشأن

الأنشطة التجارية، ولوحظ أن تلك اللوائح لا تسري على الشركات الحكومية، لأنها صادرة عن جهة غير مخولة بذلك (رضا، 2019)،

وكذلك قد أجريت دراسات عدة على في الشركات ليبية على تطبيقات الحوكمة في تلك الشركات ومن هذه الدراسات (الغنودي، 2011) بعنوان امكانية حوكمة الشركات لتحسين الأداء في الشركات الصناعية الليبية وقد خلصت الدراسة إلى أن البيئة التنظيمية والقانونية للشركات الليبية الصناعية غير ملائم لتطبيق قواعد حوكمة الشركات المملوكة للدولة بالدليل الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) ، ودراسة (عماد، نورية، 2019) بعنوان مدى توافق القوانين والتشريعات الليبية مع المبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي الى أنه توجد العديد من القوانين والتشريعات الليبية، والتي أكثرها غير متوافق مبادئ حوكمة الشركات، وأن تلك القوانين ستظل بلا جدوى لعدم تطبيقها في المؤسسات المعنية والأطراف ذات العلاقة، وبالإضافة لأن اللائحة الاسترشادية غير ملزمة لجميع الشركات المدرجة بالسوق المال الليبي الأمر الذي يجعلها غير مفعلة ، كما أكدت تقارير ديوان المحاسبة الليبي عن سنوات 2017 و2018 على وجود قصور في تطبيق مبادئ الحوكمة في مصرف ليبيا المركزي ، وأن المصارف التجارية العاملة بليبيا تطبق مبادئ الحوكمة بشكل متفاوت ، وكما أكدت نفس تقارير الديوان على استثناء الفساد المالي والاداري بشكل متزايد من سنة لأخرى في مؤسسات الدولة وخاصة المصارف التجارية ( العبيدي ،الدرباقي ، 2019).

## 2-3 قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة)

### 2-3-1 مبادئ حوكمة الشركات قواعدها وفق منظمة التعاون الاقتصادي OCED

تعد حوكمة الشركات بمثابة مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم وتوجه وتسيطر على الإدارة، بم ينعكس على جميع الأطراف. وتستند تلك المبادئ إلى تجارب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي OCED"، حيث قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل متخصص لوضع تلك المبادئ، كما تمت الاستفادة من إسهامات عدد من الدول غير الأعضاء وكذا إسهامات البنك الدولي.(صافي احمد وآخرون، 2018) .

وعموما تتمثل المبادئ الدولية لحوكمة الشركات حسب OCED لعام 2004 في النواحي

التالية:

#### أولاً: ضمان وجود أساس لإطار فاعل لحوكمة الشركات:

حيث تعمل الحوكمة على ضمان شفافية وكفاءة الأسواق المالية بما يتوافق مع حكم القانون، مع تحديد وتوزيع واضح للمسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، ويتضمن هذا المبدأ عددا من بعض الضوابط والإيضاحات الفرعية اللازمة لتحقيق الإطار اللازم والفاعل للحوكمة ومن أهمها :

- يتم وضع إطار الحوكمة بهدف التأثير في الأداء الاقتصادي الكلي ونزاهة الأسواق، وخلق الحوافز للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفعالية.
- أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات الحوكمة ضمن اختصاص تشريعي ومتوافقة مع حكم القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ.
- و توزيع للمسؤوليات بين مختلف الجهات بشكل واضح تضمن خدمة المصلحة العامة.
- أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة مخصصة وموضوعية، على أن تكون أحكامها وقراراتها في الوقت المناسب .

**ثانياً - حقوق المساهمين:** يتعين إن يكفل إطار ممارسة حوكمة الشركات حماية المساهمين، حيث أن لهم حقوقا ملكية معينة، وهي: الحق في تأمين طرائق تسجيل الملكية، الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، الحق في الحصول على نصيب من الأرباح، حق المشاركة في التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين، الحق في نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحق في الحصول على مختلف المعلومات الضرورية المتعلقة بنشاط الشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.

**ثالثاً - المعاملة المتكافئة للمساهمين:** تضمن الحوكمة تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين، بما فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب، حيث يجب أن يحصل الجميع على الحقوق نفسها، كما ينبغي أن تتوفر للجميع القدرة على الحصول على المعلومات.

**رابعا: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** إن المستثمرين والعاملين والدائنين والموردين كل هؤلاء أصحاب المصالح ينبغي على الشركات الاعتراف بأن إسهامات أصحاب

المصالح تشكل إحدى الموارد القيمة لبناء شركات تنافسية ومريحة من ناحية أخرى ينبغي على أصحاب المصالح بما في ذلك العاملين وهيئات لدى مجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية التي يمارسها بعض موظفي الشركة التي لا تنتهك حقوق أصحاب المصالح فحسب، وإنما قد تضر بسمعة الشركة. لذلك من مصلحة الشركة ومساهمتها أن يتم وضع إجراءات لسماع شكاوى العاملين أو ممثليهم وفتح طريق مباشر للوصول إلى أحد الأشخاص المستقلين في مجلس الإدارة الذي غالباً ما يكون أحد أعضاء لجنة المراجعة (خالص، 2012)

**خامساً: الإفصاح والشفافية:** تضمن حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق في الوقت الملائم بشأن كافة المسائل الخاصة بتأسيس الشركة، وهذا بتوفير معلومات عن: النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، أعضاء مجلس الإدارة، الرواتب والمزايا الممنوحة لكبار المسؤولين، وهياكل وسياسات حوكمة الشركات.

وما يحسن قوله هنا أنه يجب إعداد المعلومات ومراجعتها وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، وأيضاً بمتطلبات عمليات المراجعة بهدف إتاحة التدقيق الموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية وصياغة التقارير المالية. (عمر، 2013)

**سادساً: مسؤوليات مجلس الإدارة:** يجب أن يتيح أسلوب ممارسة حوكمة الشركات الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين. (منصور المرغني وآخرون، 2017)

ومن أهم مسؤوليات مجلس الإدارة (وليد، 2014)

- أ. على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على تحقيق أفضل مصلحة للمساهمين مع العناية الواجبة، وأن يقوم المجلس بتحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
- ب. على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية، ويأخذ أيضاً في الحسبان مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في المصرف.
- ج. ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسية معينة، تتضمن التالي :

- عرض وتوجيه استراتيجية الشركة، وخطط العمل الرئيسية، وسياسة المخاطر، والموازنات التقديرية، وخطط العمل السنوية، ووضع أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ، وأداء المصرف، مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية الرئيسية، وعمليات الاستحواذ، والتخلي عن الاستثمار.
- المراقبة والإشراف على فاعلية ممارسات الحوكمة وإجراء التغييرات إذا لزم الأمر.
- اختيار وتحديد مكافآت ومرتببات كبار التنفيذيين بالمصرف، والإشراف عليهم مع استبدالهم إذا لزم الأمر، والإشراف على تخطيط تداول المناصب.
- اخذ في الحسبان بين مكافآت كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة ومصالح الشركة والمساهمين في الأجل الطويل.
- يجب أن تتم عملية ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة بصورة واضحة وشفافية .
- مراقبة وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة الشركة، وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين.

### 2-3-2 قواعد الإدارة الرشيدة وفق تشريعات القانون الليبي

يمكن القول إن قواعد الإدارة الرشيدة للشركات في ليبيا تجد جذورًا لها في قانون النشاط التجاري رقم (36) وكذلك في القانون رقم(11) لسنة 2010 بشأن سوق المال، في محاولة لاستعراض أهم النصوص المنظمة لمبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة، وذلك على النحو التالي:

#### 1. حماية حقوق المساهمين

من أهم الحقوق التي كفلها قانونا النشاط التجاري وسوق المال الليبي للمساهمين والتي نصت عليها لائحة الإدارة الرشيدة (الحوكمة) و التي يمكن حصرها في الآتي: (الصالحين، 2016، ص 9)

- 1- حق المساهم في الشركة الحصول على الأرباح بنسبة تعادل ملكيته في الأسهم .
- 2- في حالة التصفية يمكن للمساهم الحصول على حقه من الأصول بما يماثل قيمتها الدفترية في سجلات الشركة. وإذا كانت الحصة عينية فيمكن للمساهم استرجاعها بشرط احتفاظها بذاتيتها ودفع الفارق بين قيمتها يوم الاسترجاع ويوم تقديمها للشركة إذا حصلت زيادة في قيمتها.

3- حق المساهم في حضور اجتماعات الجمعية العمومية للشركة والمشاركة في نقاش الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها وتوجيه الأسئلة والاستيضاح عما يراه مناسباً لعمل الشركة وتطوير نشاطها الاقتصادي

4- حق المساهم في المشاركة بفاعلية في اتخاذ القرارات الرئيسية وحقه في التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية، وكذلك تسهيل حصول المساهم لحقوقه وحصوله على المعلومات.

## 2. حماية حقوق أصحاب المصالح الأخرى

على حوكمة الشركات أن تعترف بحقوق أصحاب المصالح المختلفة التي منشؤها القانون، أو تنشأ نتيجة اتفاقات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشاط بين الشركات وأصحاب المصلحة في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة (ابراهيم الجزراوي، بشرى، 2014)

"من تطبيقات الحماية القانونية لأصحاب المصالح في قانون النشاط التجاري الليبي نص المادة (185) التي تنص على أن رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولون المتعلقة بالمحافظة على مقومات الشركة وإبقائها كاملة، ويخول الدائنون رفع الدعوى عندما يتبين أن ممتلكات الشركة لا تكفي لاستيفاء ديونهم، وفي حالة تفليس الشركة يُنيط رفع الدعوى بمأمور التفليسة. ويحتفظ الدائنون بحقهم في رفع الدعوى حتى ولو تنازلت الشركة عن دعوى مسؤولية مجلس الإدارة، أو أبرمت صلحاً بشأنها. حيث قرر في المادة (80) إنشاء صندوق يسمى حماية المستثمرين تكون وظيفته تأمين المستثمرين من المخاطر غير التجارية الناشئة أنشطة الجهات العاملة في مجال الأوراق المالية" (الصالحين، 2016)

## 3. الإفصاح والشفافية:

يتضمن الإفصاح عن المعلومات المهمة ودور مراجع الحسابات، والإفصاح عن نسبة ملكية الأسهم في الشركة، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بالشركة والإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في التوقيت المطلوب (محمد يوسف، 2007، ص 8) وينظم قانون سوق المال الليبي قواعد الإفصاح بشكل مفصل في المادة (37) وما بعدها، حيث نص على الالتزام بالإفصاح من قبل الجهات العاملة في مجال الأوراق المالية، وفي المادة (38) لا يجوز للجهات العاملة في مجال

الأوراق المالية أو المسؤولين فيها أو موظفيها أن يفصحوا لأي شخص بمعلومات تتعلق بمعاملات المستثمرين أو بالأوراق المالية المملوكة لهم دون إذن كتابي من المستثمر في كل مرة يطلب فيها الإفصاح عن معلومات للإفصاح عن الجهات المقيدة ولا ينطبق هذا الحظر على المعلومات الواجب الإفصاح عنها بموجب القوانين وتعليمات الهيئة وتفرض المادة (40) التزامًا بتقديم معلومات عن الأوراق المدرجة بسوق المال الليبي.

#### 4. مسؤوليات مجلس الإدارة :

العمل وفقاً للمعلومات الكاملة مع العناية الواجبة، ضرورة المعاملة العادلة للمساهمين، تطبيق معايير أخلاقية عالية مع أخذ مصالح أصحاب المصالح الآخرين بعين الاعتبار، عرض استراتيجية المنشأة وسياساتها وخطط عملها السنوية، الحكم الموضوعي المستقل على شؤون المنشأة وإتاحة جميع المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة في الوقت المناسب (فاتن، 2013) يضع قانون النشاط التجاري لليبي إطاراً قانونياً متكاملًا لمسؤولية مجلس إدارة الشركة، حيث أفردت المواد من (172) إلى (186) لهذا الموضوع، بمقتضى تلك النصوص أنه يجب على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أداء مهامهم بما تقتضيه مصلحة الشركة وبحسن نية على حسب متطلبات القانون، وهم مسؤولون تضامنيًا من قِبَل الشركة وقِبَل دائئيتها عما يلحقهم من أضرار جراء عدم القيام بتلك المهام والواجبات، كما يلتزم المجلس بالإفصاح عن جميع المعلومات اللازمة التي فرض القانون عليه تقديمها سواء للمساهمين أو أصحاب المصالح الأخرى. (الصالحين، 2016، ص 10)



# **الفصل الثالث**

## **المراجعة الداخلية**

## الفصل الثالث

### المراجعة الداخلية

#### مقدمة

لقد كان ظهور المراجعة الداخلية لاحقاً للمراجعة الخارجية، ومن ثم فهي حديثة إذا ما قورنت بالمراجعة الخارجية، ولقد نشأت المراجعة الداخلية بناء على احتياجات الإدارة لإحكام عملية الرقابة على المستويات التنفيذية، فالمراجعة الداخلية أداة مستقلة تعمل من داخل المؤسسة للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى. (صبان وآخرون، 2000)

### 3-1 مفهوم المراجعة الداخلية وأهدافها وخصائصها

#### 3-1-1 ماهية المراجعة الداخلية

إن بداية العناية بالمراجعة الداخلية إلى عام 1941 م حيث تم إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (Institute of Internal Auditors)، وهذه الخطوة أولى الخطوات الرئيسية في مجال المهني للمراجعة الداخلية، حيث أسهم منذ إنشائه في تطوير المراجعة الداخلية واتساع نطاق الانتفاع بخدماته، وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير المراجعة الداخلية عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدماً بهذه بوظيفة المراجعة الداخلية، حيث تم في عام 1947م إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات المراجع الداخلي وفي عام 1957 و إدخال تعديلات عليها، التي تم اعتماد دليل تعريف المراجع الداخلي عام 1964 م والذي عرف بأنه: مراجعة (review) للأعمال والسجلات، تتم داخل المنشآت بصفة مستمرة أحياناً، وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض، ويختلف نطاق وأهداف التدقيق أو المراجعة الداخلية كثيراً في المنشآت المختلفة، وقد يشمل في المنشأة الكبيرة إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية. (مخوف، 2007)

ومن أهم إنجازات معهد المراجعين الداخليين هي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية، حيث تم تشكيل لجان عام 1974 م لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في المراجعة الداخلية، التي انتهت اعمالها عام 1979 م اللجان

وقدمت تقريراً بنتائج دراستها وتم التصديق عليها، تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد التدقيق الداخلي والجهات التابعة له. (براح، 2015)،

وفي عام 1996 تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة المراجعة صادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA) ودليل جديد لتعريف المراجعة الداخلية عام 1999م من قبل معهد المدققين الداخليين الأمريكي، وتم تعريف نشاط المراجعة الداخلية على أنه: نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة، مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازمة حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى، وفي عام 2001 تم إعادة صياغة دليل جديد لممارسة مهنة المراجعة الداخلية وتم تعريف المراجعة الداخلية على أنها: نشاط تأكيدى مستقل وموضوعي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمنشأة ولتحسين عملياتها، وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتوجيه (التحكم) . (أحمد مخلوف، 2007)،

**تعرف المراجعة الداخلية على أنها:** مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل المشروع تنشئها الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر بهدف ضمان دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية وفي التأكد من كفاية الاحتياط المتخذ لحماية أصول وأموال المنشأة، وفي التحقق من اتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وأخيراً في تقييم إصلاح تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل المراقبة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازمة حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى (عبد ربه، 2010 )

وأما الجمعية الأمريكية عرفت المراجعة على أنها: عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية. (صديقي وآخرون، 2003 ،ص9)

كما عرفها المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية ( French Institute of Audit and Internal ) بأنها، وظيفة مسؤولة عن مراجعة دورية للوسائل (الإمكانيات) الموجودة تحت تصرف الإدارة والمسيرين على جميع المستويات، من أجل إدارة ومراقبة الشركة. ، ومن أهدافها الرئيسية في إطار المراجعة الدورية التحقق من أن الإجراءات تشمل ضمانات كافية، المعلومات

صحيحة، العمليات شرعية، وتنظيمات فاعلة وهياكل واضحة ومناسبة" (مسعود صديقي، ،  
(2015)

وعرفها المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (I.I.A) "بأنها وظيفة تقييم مستقلة تمارس في المؤسسة من طرف إحدى مصالحتها لفحص وتقييم نشاطاتها وتهدف مساعدة أعضاء المؤسسة على ممارسة مسؤولياتهم بفاعلية، فهي تزودهم بالتحليل والتوصيات والنصائح والمعلومات حول الأنشطة التي تمت مراجعتها". (عادل، 2014)

### 3-1-3 خصائص المراجعة الداخلية:

تمتاز المراجعة الداخلية بأنها: (سعودي، 2015)

1. **وظيفة شاملة:** أي انها تطبق في جميع الشركات، شاملة جميع الوظائف فيها بهدف حماية وخدمتها الإدارة.
2. **وظيفة دورية:** حيث إن وحدات تلك الشركات تخضع لعملية التقييم والفحص بصفة مستمرة .
3. **وظيفة لاستقلالية:** ومع أن وظيفة المراجعة الداخلية إحدى وظائف الشركات فإنها تعد مستقلة عن باقي الوظائف .
4. **وظيفة الفحص:** من اختصاص وظيفة المراجعة الداخلية فحص جميع أنشطة المنشأة .
5. **وظيفة استشارية:** تقدم للإدارة الاستشارات اللازمة .

### 3-2 أنواع المراجعة الداخلية ومعاييرها

#### 3-2-1- أنواع المراجعة الداخلية :

##### 1. المراجعة المالية

المراجعة المالية هي تتبع القيود المحاسبية التي تعود إلى الإحداث الاقتصادية التي تخص المنشأة، ومراجعتها حسابيا ومستنديا، ثم التحقق من سلامتها وتطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والسياسات والأنظمة الخاصة بالإدارة، والهدف من المراجعة هو إظهار البيانات بصورة موضوعية توضح حال المنشأة الحقيقي .

##### 2. المراجعة الداخلية التشغيلية :

إن المراجعة التشغيلية فحص مستقل يشمل جميع جوانب ووظائف التنظيم الإداري، وتشتمل على فحص منظم لكافة أنشطة الشركة أو لقسم معين وعلاقته وربطه بأهداف معينة،

ويمكن القول إن للمراجع التشغيلي هدفا عاما ووظيفة وهو تقييم جودة الرقابة الداخلية في جانب التنظيم وتقييم فاعلية وكفاءة العمليات وإمكانية الاعتماد على التقارير في الجوانب التنظيمية والأنشطة وليس التركيز على نطاق ضيق من الأنشطة، ويمكن أن نطلق في بعض الأحيان اسم مصطلح المراجعة الإدارية على مدخل المراجعة التشغيلية، ويجب مراعاة أنه عند إجراء مراجعة تشغيلية فإن المراجع الداخلي يجب أن يضع أولا برنامجا تفصيليا لعملية المراجعة وهو ما يتطلب ضرورة فهم العملية أو النشاط محل المراجعة. (عبد ربه، 2010)

### 3. مراجعة الالتزام

هي النشاط الذي يتمثل في قيام المراجع الداخلي بمراجعة مدى الالتزام بالمتطلبات القانونية والنظامية، وأيضا مدى التزام الشركة بالسياسات والإجراءات التي ترسمها الإدارة .

### 4. مراجعة نظم المعلومات

ويقصد بها مراجعة نظم الحاسوب ومدى تأمينها ضد المخاطر، حيث إنها تتمثل في قيام المراجع الداخلي من التأكد من نظم معلومات الحاسوب والتأكد من اكتمالها ومأمونيتها وفعاليتها الإلكترونية، وأيضا الرقابة الداخلية في بيئة الحاسوب . (عبد ربه، 2010)

### 3-2-2 نطاق المراجعة الداخلية :

- يحدد المراجع الداخلي نطاق مراجعة العمليات المالية بناء على المتطلبات القانونية والأنظمة الإدارية وإرشادات المنظمات المالية(أحمد، 2010، ص 37) ، ويتضمن نطاق المراجعة الداخلية فحص وتقييم كفاءة وفعالية الأداء من خلال:
- مراجعة مدى إمكانية الاعتماد على موثوقية المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها، وكذلك الطرائق المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف، والتقرير عنها .
  - مراجعة النظم والإجراءات والجودة للتأكد من التزام بالسياسات والخطط والإجراءات، والقوانين، واللوائح في الشركات التي يكون لها تأثير في العمليات والتقارير.
  - مراجعة طرائق الحفاظ على الأصول والتحقق المستمر من وجود تلك الأصول.
  - تقييم مدى كفاءة استخدام الموارد المستخدمة.
  - مراجعة العمليات والبرامج للتأكد من أن النتائج تتماشى مع الأهداف الموضوعية وإذا كانت العمليات أو البرامج تنفذ كما تنفذ كما هو مخطط لها (سعودي، 2015)

### 3-2-3 موقع المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للمنشأة:

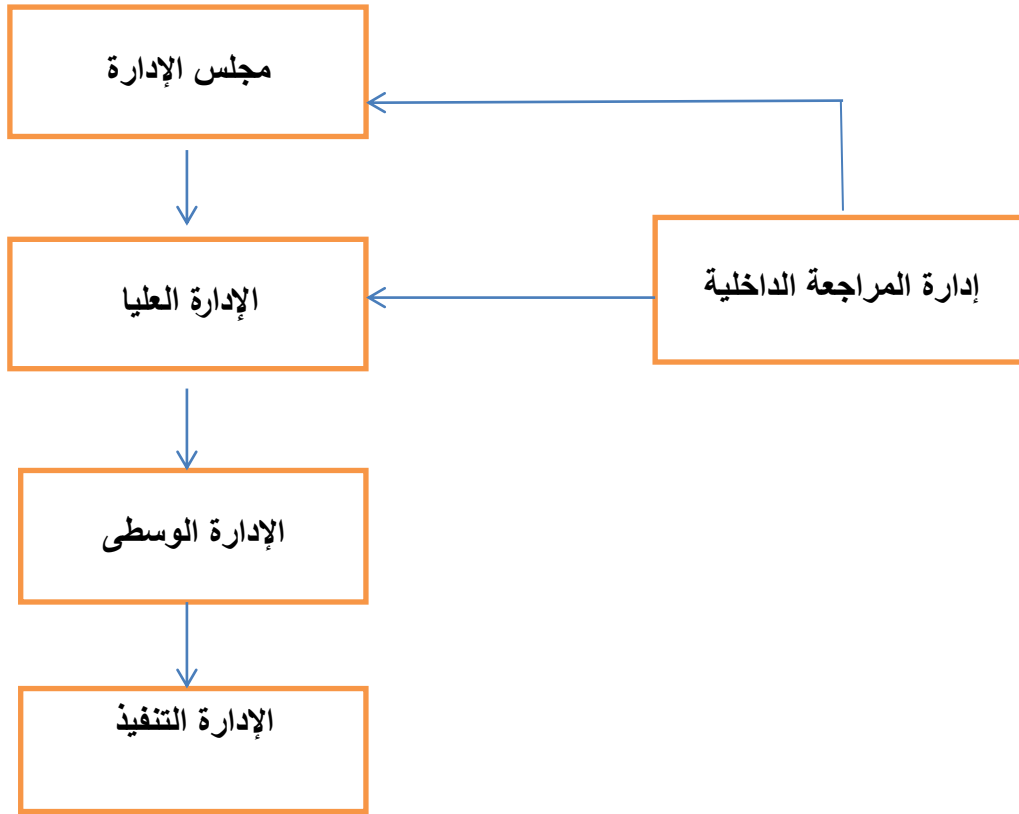
يختلف موقع قسم المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي من شركة لأخرى، وذلك حسب طبيعة نشاطها وحجمها، وكذلك فإن للإدارة دورا كبيرا في تحديد أهمية المراجعة الداخلية، فقد يتبع قسم المراجعة الداخلية القسم المالي، ولكن يؤخذ على هذه التبعية أنها تؤثر في درجة استقلال المراجع الداخلي، وقد يتبع قسم المراجعة الداخلية مجلس الإدارة مباشرة، ويضمن ذلك للمراجع الداخلي درجة أكبر من الحرية واقترابه من الإدارة. (عبد الله، 2015، )

#### أولا- موقع المراجعة الداخلية وفقا السلم الاداري

ليكتمل دور المراجع الداخلي لأداء وظيفته في التنظيم الإداري يجب أن يتمتع باستقلالية تامة وهذا من ناحيتين:

- مكانه في التنظيم الوظيفي وارتباطه بالإدارة العليا، حيث يحقق له الاستقلال في عمله وتحقيق ما يوكل إليه من عمل.

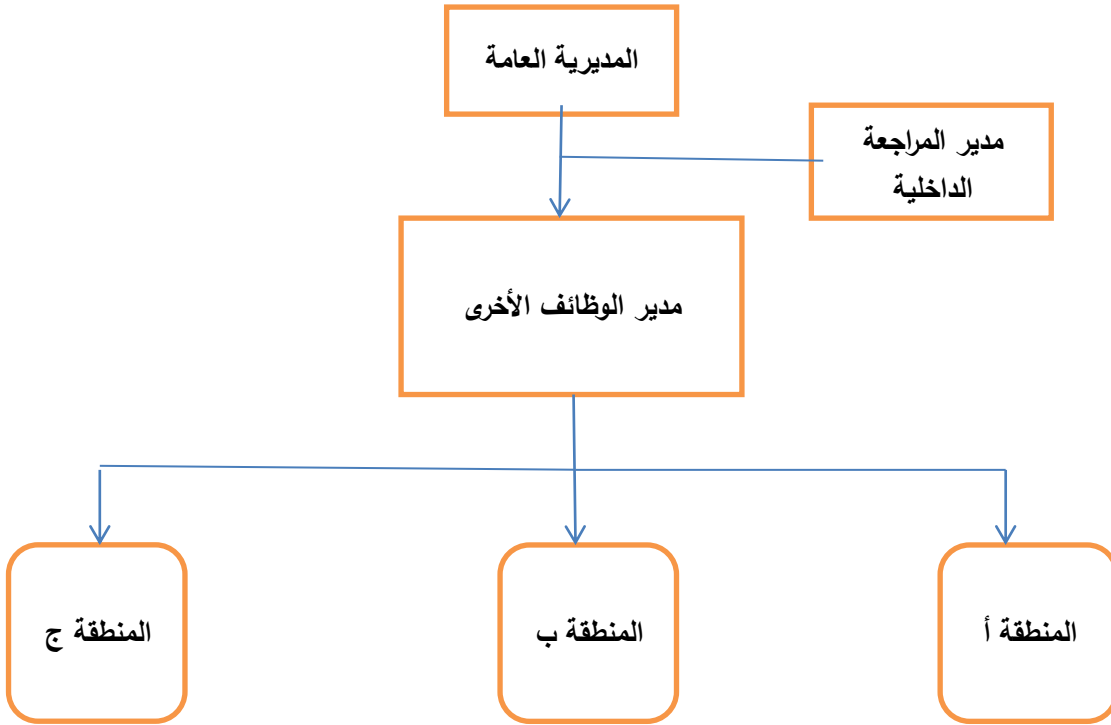
- إن الوظيفة التي يقوم بها المراجع الداخلي تتمثل في الفحص والتقييم ومراقبة التنفيذ اللوائح والإجراءات، ولهذا لا يجب أن يعهد إليه بأي مهام تتعلق بالعمليات التي يقوم بمراجعتها . ومن هذا يمكن أن نستنتج أن وظيفة المراجعة الداخلية يجب ان تربط بالمستويات العليا بالإدارة العليا لاسيما مجلس الإدارة لضمان وصول التوصيات كما هو موضح بالشكل (3-3)



الشكل رقم (3-3)

### ثانياً - المراجعة الداخلية وفق اللامركزية :

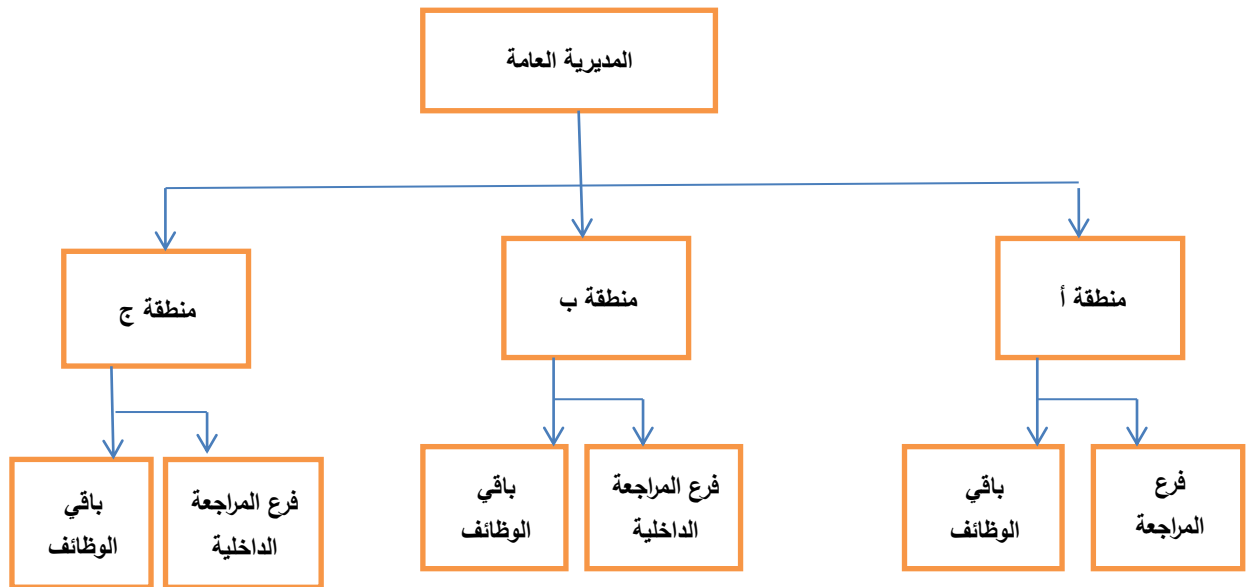
يعد هذا النوع أكثر الأنواع استقلالية نظراً للانفصال التام لخلية المراجعة الداخلية عن بقية الوظائف الأخرى ويتم من خلالها وضع إدارة المراجعة الداخلية على مستوى كل منطقة نشاط أو تكتل جغرافي أو فراغ للمؤسسة كما هو مبين في الشكل (3-4)



الشكل رقم (3-4) : يوضح

### ثالثا - المراجعة الداخلية وفق المركزية :

يتم من خلالها وضع إدارة المراجعة الداخلية على مستوى كل منطقة نشاط أو تكتل جغرافي للشركة، هذا الوضع يؤدي إلى ضعف المراجعة الداخلية في درجة استقلالية؛ لأن وجود قسم للمراجعة الداخلية في كل منطقة من شأنه أن ينشئ نوعاً من المصالح، ما يضعف درجة الاستقلالية كما موضح بالشكل (3-5). (مسعود، 2014، ص52)

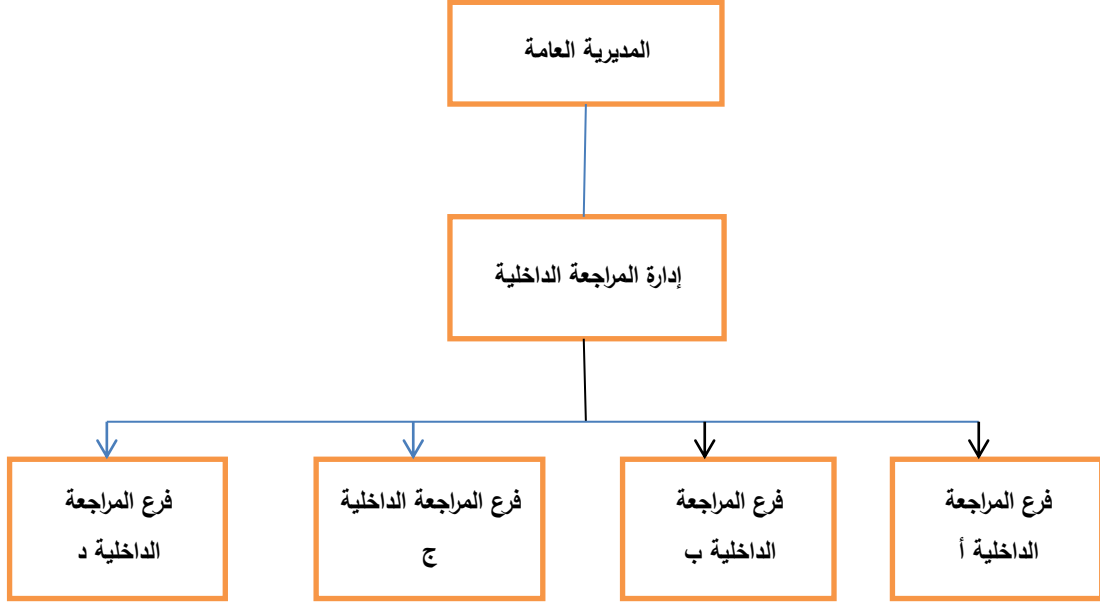


الشكل رقم (4-5)



#### رابعاً - المراجعة الداخلية المختلطة:

في هذا النوع من المراجعة الداخلية يتم المزج بين النوعين (المراجعة الداخلية المركزية والمراجعة الداخلية اللامركزية) ، بحيث يتم وضع إدارة المراجعة الداخلية على مستوى المديرية العامة للمؤسسة وجعل الفروع لها على مستوى كل منطقة نشاط كما موضح بالشكل (3-6).



الشكل رقم (3-6)

#### 3-2-4 إجراءات عمل المراجعة الداخلية

تتضمن أعمال المراجعة مجموعة من الخطوات التي يتخذها المراجع الداخلي المتمثلة في تخطيط عمل المراجعة، وفحص وتقييم المعلومات والتقارير عن النتائج ومتابعة التوصيات، وعملية تخطيط المراجعة يجب الاهتمام بوضع الأهداف ونطاق العمل وتكوين خلفية عن الأنشطة التي يتم مراجعتها من خلال جمع المعلومات، وكتابة البرنامج الذي تتم به إجراءات المراجعة، وأخير الحصول على التصريح من قسم المراجعة الداخلية على الخطة (زاهرة، 2009) ويتضمن فحص وتقييم المعلومات ضرورة قيام المراجع بتجميعها وتحليلها، ولكي تتم عملية المراجعة يجب على المراجع إتباع الخطوات التالية

- 1) الحصول على موضوع المراجعة باتباع الإجراءات التحليلية للمراجعة المتمثلة في عملية المقارنة بين الفترات الحالية والسابقة، وتحليل العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية ودراسة عناصر المعلومات لصناعة مماثلة .
  - 2) كفاية المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، أي أنه يجب أن تكون المعلومات كافية بحيث يمكن للمراجع المؤهل أن يحصل على النتائج نفسها.
  - 3) اختبار إجراءات المراجعة والمتضمنة اختبارات المراجعة وأساليب المعاينة الإحصائية المستخدمة .
  - 4) يجب أن تكون عملية جمع المعلومات تحت الإشراف الكافي بما يضمن الحفاظ على موضوعية المراجع والتأكد من تحقيق الأهداف .
  - 5) يجب إعداد أوراق العمل لتوثيق عمل المراجع من خلال المراجع نفسه، ومراجعة الأوراق مع المشرف على قسم المراجعة الداخلية .
- وبعد انتهاء المراجع من عملية المراجعة، يناقش المراجع النتائج والتوصيات مع المستوى الإداري المناسب، ورأي المراجع يجب أن يتضمن أيضا توصيات المراجع بشأن التحسينات الممكنة، وبعد إصدار التقرير يجب على المراجع متابعة ذلك للتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع إجراءات المراجعة، والتحقق من أن المصروفات لا تتفق إلا في أغراض المهمة والتأكد من تحصيل الإيرادات .

### 3-2-5 معايير المراجعة الداخلية

#### تعريف المعايير الدولية للمراجعة الداخلية:

المعيار كمصطلح يعني التفضيل أو الامتياز المطلوب بهدف قياس معين، أو وزن على الآخرين التماثل معه، وبذلك يتم الحكم عليه، أما تعريف معايير المراجعة الداخلية فهي المقاييس أو القواعد التي يعتمد عليها في تقييم وقياس أنشطة وعمليات المراجعة الداخلية، حيث أنها تمثل نموذجا لما يجب أن تكون عليه المراجعة الداخلية، وكما عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين بأنها: الإرشادات العامة التي ترشد المراجعين الداخليين إلى مسؤولياتهم المهنية في مراجعة القوائم المالية (الجبو، 2017 )

#### المعايير الدولية للمراجعة الداخلية :

أصدر معهد المراجعين الداخليين الأمريكي معايير المراجعة الداخلية لسنة 1978 م، حيث قام المعهد بتعريف مهنة المراجعة الداخلية وتوضيح مسؤوليات المراجع الداخلي، وفي عام

2003 م قام المعهد بتعديل معايير المراجعة الداخلية عدة مرات، وبدأ العمل بها سنة 2004 م حيث تم تقسيم تلك المعايير إلى مجموعتين، معايير الصفات ومعايير الاداء : (محي ، مريم، 2018)

#### معايير المراجعة الداخلية (1-2)

رقم المعيار	المعايير الصفات	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الغرض والسلطة والمسؤولية	2000	أنشطة التدقيق الداخلي
1100	الموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	الكفاءة والعناية المهنية	2200	تخطيط المهمة
1300	جودة الضمان وبرامج التحسين	2300	أداء المهمة
		2400	نتائج الاتصال
		2500	برامج المراقبة
		2600	قبول الإدارة للمخاطر

- أولاً- معايير الصفات:** تتضمن معايير الصفات من أربعة معايير رئيسة تتناول سمات وخصائص، الشركات والأفراد الذين يقومون بعملية المراجعة الداخلية.
1. معيار رقم 1000: يجب تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط المراجعة الداخلية و وجوب تدوينها رسمياً في لائحة المراجعة الداخلية التي يتم اعتمادها من الادارة العليا ومجلس الادارة ، وتلك اللائحة تحدد الغرض من أنشطة المراجعة الداخلية ، وسلطة الوصول للسجلات والأشخاص والممتلكات المادية ، وتحديد نطاق أنشطة المراجعة الداخلية.
  2. معيار رقم 1100 يوضح الاستقلالية أنشطة المراجعة الداخلية والموضوعية في أداء هذه الأنشطة، الموضوعية في إبداء الرأي النهائي للمراجعين الداخليين.
  3. معيار 1200 يوضح الأداء البارع للمراجع الداخلي لأنشطة المراجعة الداخلية وبذل العناية المهنية اللازمة في تأديتها.
  4. معيار 1300 يتناول جودة المراجعة الداخلية وخضوعها لعمليات التقييم والتحسين .

#### ثانياً-معايير الإداء:

وتتضمن معايير الأداء سبعة معايير رئيسة، تصف أنشطة المراجعة الداخلية، والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة، وهي :

1. معيار رقم 2000 إدارة نشاط المراجعة الداخلية التي تقع مسؤولية مراقبتها على مدير قسم المراجعة الداخلية في الشركة، وينبغي أن تتميز هذه الإدارة بالكفاءة والفاعلية لتمكين المراجعة الداخلية من خلق قيمة إضافية للشركة.
2. معيار رقم 2100 طبيعة عمل المراجعة الداخلية، إذ يجب على نشاط المراجعة الداخلية ان يقوم بالتقويم والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة وحوكمة الشركات.
3. معيار رقم 2200 تخطيط مهمة العمل: أي الاعتبارات التي يجب على المراجع أن يأخذها عند القيام بعملية المراجعة .
4. معيار رقم 2300 أداء مهمة العمل، إذ ينبغي على المراجعين الداخليين أن يقوموا بتحديد وتحليل وتقويم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يتولون القيام بها .
5. معيار رقم 2400 توصيل النتائج، إذ ينبغي على المراجعين الداخليين أن يقوموا بإيصال نتائج العمل المراجعة في الوقت المناسب وكذلك الطريقة المناسبة.
6. معيار رقم 2500 متابعة التقدم، وهذه المهمة تقع على مدير قسم المراجعة الداخلية الذي ينبغي أن يكون حريصا على أن يؤسس نظاما للعمل، ويتولى مسؤولية الحفاظ عليه ومراقبته وإيصال النتائج للإدارة.
7. معيار رقم 2600 ينبغي أن يقيم نشاط المراجعة الداخلية مدى فعالية ادارة المخاطر ويساهم في تحسين عملياتها ، و كذلك يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتحديد مستوى الذي تتحمله إدارة الشركة من المخاطرة وإذا اتضح أنه أعلى من المستوى المطلوب يتم توصيل المعلومات المتعلقة بتلك المخاطر في الوقت الملائم لمجلس الادارة في الشركة، لتمكين العاملين، والإدارة، والمجلس من الوفاء بمسؤولياتهم

### 3-3 المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات

#### 3-3-1 دور المراجعة الداخلية في التطبيق الفاعل لمبادئ حوكمة الشركات .

إن دور المراجع الداخلي ولجان المراجعة في إنجاز وانجاح تطبيق الحوكمة وفي إعداد التقارير المالية التي تتميز بالدقة والتماثل والملاءمة ذلك ما يكسبها ثقة مستخدميها الخارجين، خاصة المستثمرين، ولمعرفة كيف يمكن التأكد قدرة المراجعة الداخلية للتطبيق السليم لحوكمة ، يستدعي التعرف على بعض الجوانب المحاسبية لحوكمة الشركات، والتي مصدرها بالدرجة الأولى المراجع الداخلي، الذي يعد أحد أهم ركائز الحوكمة، ويقدم رؤية موضوعية لوضع

الشركة، وذلك من خلال تأكيد دقة الحسابات أو تقديم تقارير عن الوضعية المالية للشركة، (بن داوو، 2015، ص12) ومن هذه الأبعاد:

### أولاً: المساءلة والرقابة المحاسبية

أي انه يجب على المساهمين القيام بمساءلة أعضاء مجلس الإدارة، وذلك بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة، لأن المساهمين لديهم المسؤولية والحق بوصفهم ملاكاً، وقد أشارت المعايير الموضوعية من قبل بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003، والخاصة بحوكمة الشركات إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة. (بن داوو ، 2015)

### ثانياً: المراجعة الداخلية

للمراجعة الداخلية دور في نجاح الحوكمة وبالتالي تحقيق أهداف الشركة من خلال الرقابة الداخلية، التي تعمل على تقييم كل من أداء الجانب المحاسبي والمالي للشركة، أما فيما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة عليها فالمراجعة الداخلية تساعد في حماية أموال الشركة والخطط الإدارية الموضوعية، من خلال ضمان دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة للشركة، والمساهمة في إدخال تحسينات الأساليب الإدارية والرقابية المعتمدة. (بلخادم، 2016)

### ثالثاً: المراجعة الخارجية

إن دور المراجعة الخارجية يعد مهم وفعالاً في إنجاح حوكمة الشركات؛ لأنه يقلص أو يقضي على التعارض بين المساهمين والإدارة، كما أنه يقضي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية المحتوى بالقوائم المالية، فالمراجع الخارجي يضيف ثقة ومصداقية على المعلومات المحاسبية من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعدها الشركة، وذلك بعد مراجعتها والتأكد من صحة البيانات والمعلومات الواردة، بحيث يقوم بإعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية.

### رابعاً: لجنة المراجعة

إن الدور الرئيسي للجان المراجعة هو الوفاء بالتزاماتها في الحفاظ على الإشراف على الناحية المهنية والنزاهة لمراجعة الحسابات وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية ومسائل الاتساق مع القوانين واللوائح وسلوك العاملين وممارسات التقارير المالية والترتيبات العامة لحوكمة الشركات،

وعلى لجان المراجعة إن تطلب التحقيق في أية مسائل تؤثر في دورها الرئيس والواجبات الإضافية التي يتم إسنادها إليها من قبل مجلس الإدارة وقد استقر رأي معظم الباحثين على أن المهام الرئيسية للجنة المراجعة تكمن في أربعة أوجه أساسية متمثلة في متابعة التقارير المالية وفحصها، حيث إن وظيفة اللجنة ليست القيام بإعداد القوائم المالية أو اتخاذ القرارات الفعلية فيما يخص إعدادها وإنما هي وظيفة إشرافية رقابية، دعم وظيفة التدقيق الخارجي، دعم وظيفة التدقيق الداخلي، دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه بالإضافة إلى إدارة المخاطر في المنظمة ودعم حوكمة الشركات. (خالص، 2012)

### 3-3-2 دور المراجعة الداخلية في تعظيم القيمة للأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات

#### أولاً: تعظيم القيمة للعملاء:

إن التحدي الذي يواجه المراجع الداخلي في الشركة هو اكتساب الخبرة والمهارة في مختلف المجالات بالشركة، ولا يتوقف عند هذا الحد بل يرقى إلى تطوير و تنفيذ مهامه بالشركة، ما يدعم القيمة والمنفعة المحتملة بالنسبة للعميل، وذلك بتغيير النظرة إليه من مجرد مستهلك للمنتجات والخدمات الى شريك لعملية الحوكمة، وبما أن فاعلية تنفيذ قواعد الحوكمة تتوقف على كفاءة فاعلية الرقابة الداخلية للشركة، فمن هنا يتضح دور المراجع الداخلي للعميل من خلال زيادة التقييم الفاعل لنظم الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات الكفيلة برفع مستوى جودتها (بلخادم، 2016)

#### ثانياً: تعظيم القيمة للمساهمين

يعد مجلس الإدارة في الشركة موكلاً من قبل المساهمين لإدارة أموالهم، ومن هذا المنطلق يعد هذا المجلس المسؤول عن الوفاء باحتياجات ومصالح المساهمين المتمثلة في الإفصاح عن مدى فاعلية مجلس الإدارة في إدارة ما تم تخويله له من مهام، إذ تعد التقارير المالية التي يعدها مجلس إدارة الشركة معياراً يعتمد عليه المستثمرون الحاليون والمرقبون في اتخاذ قراراتهم، ومن هنا يتضح دور المراجع الداخلي في ضمان دقة ونزاهة التقارير المالية، وقدرة المساهمين على مساءلة مجلس الإدارة، وأيضاً دور المراجع الداخلي في معايشة الأحداث وكذا مساهمتها بالتعاون مع الإدارات المسؤولة في الحد من المخاطر التي تتعرض لها الشركة، حيث تساعده هذه الميزة مما يضمن الاستخدام الأمثل لأصول الشركة، وحمايتها من الأخطار

التي قد تنشأ نتيجة الغش أو عدم الالتزام بالقوانين والإجراءات المطبقة في الشركة (بن داوود، 2015)

### ثالثاً: تعظيم القيمة لأصحاب المصالح:

يتمثل أصحاب المصالح في الموظفين والموردين والدائنين والاتحادات النقابية والمجتمع المحيط، الذين لهم مصالح فردية أو جماعية في نجاح الشركة واستمراريتها، فهي التي توفر فرص العمل وتدفع الضرائب وتقدم السلع والخدمات، فاستمرارية الشركة تمثل مصلحة مشتركة للمساهمين والأطراف الأخرى المرتبطة والمتأثرة بنشاطها، ولا تتوقف استمرارية الشركة على مدى كفاءة وفعالية عملياتها، بل أيضاً التحسين المستمر لتلك العمليات، وهنا يبرز دور المراجعة الداخلية حيث يمكنه من خلال التقييم الذاتي لنظم الرقابة الداخلية، ومساهمتها في إدارة المخاطر وتعزيز قدرة المساهمين على مساءلة مجلس إدارة الشركة والرفع من مستوى وجودة كفاءة عمليات الشركة وتعظيم ما يتولد عنها من قيمة أو منفعة لأصحاب المصالح. (بن داوود، 2015)

# الفصل الرابع

## الدراسة الميدانية



## المقدمة

يهدف الإلمام بموضوع الدراسة وتكملة للجوانب التي تم التطرق إليها في الفصول السابقة والإجابة عن الاشكالية الأساسية للدراسة ، و سنتناول في هذه الدراسة الميدانية ،ولهذا الغرض تم اعداد استمارة استبانة ، تحتوي على مجموعة من الأسئلة مرتبطة بإشكالية الدراسة ، وقد تم توزيعها ، بهدف جمع البيانات و تحليل فقرات محور الاستبانة ومناقشة الفرضيات من أجل اثباتها أو نفيها عن طريق مجموعة من الاساليب الاحصائية المناسبة ، وتم تقسيم الدراسة الميدانية لمحورين رئيسيين :المحور الاول التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات ، أما المحور الثاني النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

### 1-4 مجتمع وعينة الدراسة

1- مجتمع الدراسة: تتمثل في الشركات الليبية المدرجة بسوق المال الليبي

2- عينة الدراسة: يتمثل في العاملين بالشركات الليبية المدرجة بسوق المال الليبي الذين

لهم علاقة بموضوع الدراسة، وهم : (شركة الصحارى للتأمين، شركة ليبيا للتأمين، الشركة المتحدة للتأمين، مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة) .

الشركات المدرجة في جدول السوق الرئيسي

الشركة	رأس المال	القطاع
مصرف الصحاري	378,000,000	المصارف
مصرف الوحدة	432,000,000	المصارف
مصرف التجارة والتنمية	105,000,000	المصارف
مصرف الجمهورية	1,000,000,000	المصارف
مصرف التجاري الوطني	500,000,000	المصارف
مصرف المتوسط	16,446,130	المصارف
شركة ليبيا للتأمين	70,000,000	التأمين
شركة المتحدة للتأمين	20,000,000	التأمين
شركة الصحارى للتأمين	15,000,000	التأمين
شركة سوق المال الليبي	50,000,000	الاستثمار والخدمات المالية
الاجمالي	2,586,446,130	

## اسباب اختيار مجتمع الدراسة

1. كبر حجم رأس مال لهذه الشركات محل الدراسة .
2. تغطية مساحة جغرافية شاسعة، حيث أن تلك الشركات لها فروع كثيرة في المدن ليبية .

الجدول رقم (1.4) توزيع عينة الدراسة حسب الشركات الليبية المدرجة بسوق المال الليبي.

م	الشركات الليبية المدرجة بسوق المال الليبي	العدد
1	شركة الصحاري للتأمين	12
2	شركة ليبيا للتأمين	10
3	الشركة المتحدة للتأمين	10
4	مصرف الجمهورية	13
5	مصرف الوحدة	11
	المجموع	56

(المصدر شركة سوق المال الليبي)

## 2-4 - أداة جمع البيانات المصدر

### 1-2-4 تصميم استمارة الاستبانة

لقد قام الباحث بإعداد الصورة المبدئية لعبارات الاستبانة الدراسة والتي تحتوي على مجموعة من الاسئلة بعد الاطلاع على العديد من المراجع العلمية، والدراسات السابقة في مجال البحث الحالي، استخلاصه من المناسب لهذه الدراسة، وقد راعى الباحث في إعداد هذه الاستبانة وضوح الفقرات وسهولة الإجابة.

### 2-2-4 اختبارات الصدق الصلاحية

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبانة قام الباحث بالاختبارات الآتية :

### 1-2-2-4 صدق المحتوى (أو صدق المضمون) Content validity

لقد راعى الباحث جانب صدق المحتوى في الاستمارة من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرعية المنقاة من الإطار النظري للدراسة.

#### 4-2-2-2-2 الصدق الظاهري Face validity

للتأكد من أن أسئلة الاستبانة تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو ومدى ملاءمة أسئلة الاستبانة لمجتمع الدراسة، وأن العبارات تقيس ما وضعت لأجله، تم عرض الاستبانة علي الأستاذ المشرف، وإجراء بعض التعديلات عليها والتوصل إلى الصورة الأولية للاستبيان، وبعد ذلك قام الباحث بعرضه مرفقا بخطة البحث على عدد من المحكمين، وقد أشار الأساتذة المحكمين إلى عديد الملاحظات والاقتراحات التي تم أخذها بعين الاعتبار، ومن تم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبانة الموضحة في الملحق (1) و تضم خمس مجموعات رئيسية من الأسئلة، وهي كالآتي :

- **المجموعة الأولى:** وتضم 4 أسئلة شخصية وتشمل الوظيفية، المؤهل العلمي، التخصص وعدد سنوات الخبرة
- **المجموعة الثانية:** وتشمل 6 أسئلة حول دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي.
- **المجموعة الثالثة:** وتشمل 6 أسئلة حول دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في زيادة موضوعية المراجع الداخلي.
- **المجموعة الرابعة:** وتشمل 6 أسئلة حول دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلالية المراجع الداخلي
- **المجموعة الخامسة:** وتشمل 5 أسئلة حول دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي.

وبعد عملية التحكيم قام الباحث بتوزيع استمارات الاستبانة على عينة من العاملين بالشركات الليبية المدرجة بسوق المال الليبي كما بالجدول رقم (1-4) . والتي بلغ عددها (56) وتم استرجاع (42) استمارة استبانة من الاستثمارات الموزعة. كما هو مبين بالجدل (2-4)

جدول رقم (2-4) الاستثمارات الموزعة والمسترجعة الليبي

م	الشركات المدرجة بسوق المال الليبي	الموزع	المسترجع	نسبة المسترجع %
1	شركة الصحارى للتأمين	12	11	91.67
2	شركة ليبيا للتأمين	10	8	80.00
3	الشركة المتحدة للتأمين	10	7	70.00
4	مصرف الجمهورية	13	10	76.92
5	مصرف الوحدة	11	6	54.55
	المجموع	56	42	75.00

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية 75.00% من جميع استثمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة عالية حسب جدول مورغان الذي يشير أن نسبة المعنوية 30%

#### 4-3- الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف البيانات وتحليلها.

#### 4-3-1 اختبار كرونباخ ألفا ( $\alpha$ ) للصدق والثبات

يعد اختبار كرونباخ ألفا ( $\alpha$ ) واحدا من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات الاستبانة، وهو اختبار إحصائي يحدد فيما إذا كانت أسئلة الاستبانة صحيحة على أثر أجوبة، حيث كلما كانت قيم معامل كرونباخ ألفا كبيرة أكبر من (0.60) دل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها. (البياتي: 2005، ص 49)

#### 4-3-2 التوزيع التكراري

يستخدم أسلوب التوزيع النسبي لوصف طبيعة إجابات مفردات العينة عن سؤال معين، فإذا كان المقياس المستخدم هو مقياس خماسي يتم الوصف كالآتي: (رزق الله، 2002، 158)

#### 4-3-3 اختبار ولكوكسون حول المتوسط (Wilcoxon test)

يستخدم اختبار ولكوكسون لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط مجتمع الدراسة ( $\mu$ ) إذا كانت بيانات عينة الدراسة وصفية قابلة للترتيب وكذلك إذا كانت البيانات كمية وحجم العينة صغير والمجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبيان. (عاشور وأبو الفتوح: 1995، 29)

#### 4-3-4 اختبار Z حول المتوسط

يستخدم اختبار Z حول المتوسط لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع إذا كانت بيانات العينة كمية وحجم العينة كبير لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة. (البلداوي 1997، 332)

#### 4-4 - ترميز البيانات

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (3)

جدول رقم (3-4) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بدرجة عالية	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (3-4) متوسط درجة الموافقة (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويًا عن (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة في حين أن متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) (Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

#### 5-4 التحليل الاحصائي لإستبانة الدراسة

##### 1-5-4 - اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate

للتأكد من ثبات وصدق أداة الدراسة قام الباحث بحساب معامل كرونباخ ألفا ( Alpha Cornbach) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا (Alpha Cornbach) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور. فكانت النتائج كما بالجدول رقم (4-4) .

جدول رقم (4-4) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفاء الثبات	معامل الصدق
1	دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي والعملية المراجع الداخلي	6	0.702	0.838
2	دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في ف زيادة موضوعية المراجع الداخلي	6	0.649	0.806
3	دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) دعم استقلالية المراجع الداخلي	5	0.606	0.778
4	دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي	6	0.670	0.819
5	دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم جودة وظيفة المراجعة الداخلية	23	0.774	0.880

من خلال الجدول رقم (4-4) يلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا ( $\alpha$ ) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور تتراوح بين (0.606 إلى 0.774) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.778 إلى 0.880) وهي قيم كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد علي إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

## خصائص مفردات عينة الدراسة

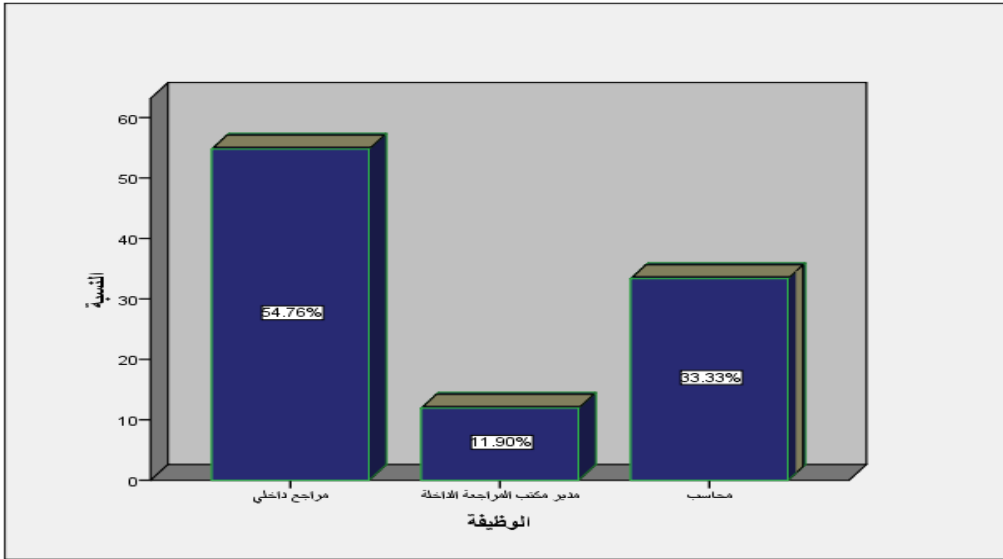
### 1-6-4 توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الوظيفية

الجدول رقم (4-5) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب

الوظيفية، والشكل رقم (4-7) يبين التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لهذه الحالة

جدول رقم (4-5) التوزيع التكراري

الوظيفية	العدد	النسبة %
مراجع داخلي	23	55
مدير مكتب المراجعة الداخلة	5	12
محاسب	14	33
المجموع	42	100.0



شكل رقم (4-7) التمثيل لمفردات عينة الدراسة حسب الوظيفية

من خلال الجدول رقم (4-5) والشكل رقم (4-7) يلاحظ أن متوسط مفردات عينة الدراسة يتبعون وظيفة مراجع داخلي ويمثلون نسبة (54.8%) من مجموع عينة الدراسة، تم وتأتي وظيفة محاسب في الترتيب الثاني بنسبة (33.3%) من مجموع عينة الدراسة وفي حين ووظيفة مدير مكتب المراجعة الداخلية بلغت نسبه (11.9%) من مجموع عينة الدراسة ويرى

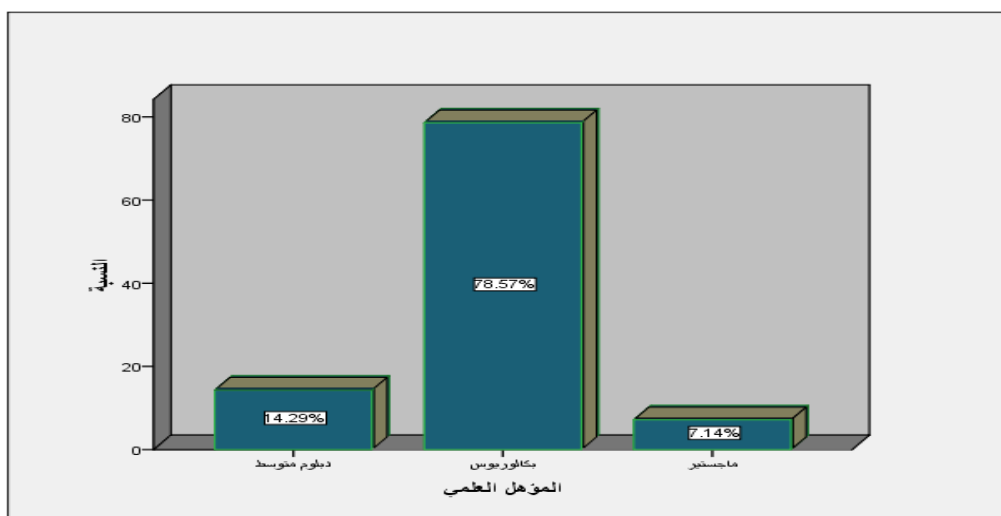
الباحث أن أغلب مفردات عينة الدراسة يتبعون وظيفة المراجعة الداخلية وهذا يدل على أن آراء أفراد العينة تتمتع بالمصداقية والموضوعية .

#### 4-6-2 توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

الجدول التالي رقم(4-6) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي والشكل رقم(4-8) يمثل الشكل البياني للتوزيع النسبي المئوي لهذه الحالة:

جدول رقم (4-6) التوزيع التكراري حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دبلوم متوسط	6	14.3
بكالوريوس	33	78.6
ماجستير - الدكتوراه	3	7.1
المجموع	42	100.0



شكل رقم (4-8) التمثيل البياني للتوزيع النسبي حسب المؤهل العلمي

من خلال الجدول (4-6) والشكل رقم(4-8) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة يحتلون مؤهل علمي بكالوريوس ويمثل أعلى نسبة (78.6%) من مجموع مفردات عينة الدراسة، يليهم حملة المؤهل العلمي دبلوم متوسط بلغت النسبة (14.3%) من مجموع مفردات عينة الدراسة والباقي حملة مؤهلات العلمية العليا حيث بلغت النسبة (7.1%) من مجموع مفردات وهذا يدل على أن أغلب عينة الدراسة من حملت مؤهل العلمي بكالوريوس فما فوق مما



يدل على أن مفردات العينة الدراسة لها المعرفة الكافية لإبداء آراءهم حول موضوع الدراسة بكل موضوعية ودون تحيز، بحيث يمكن للاعتماد عليها لكونها نابعة من وعيهم وإدراكهم الناتج من مؤهلاتهم العلمية.

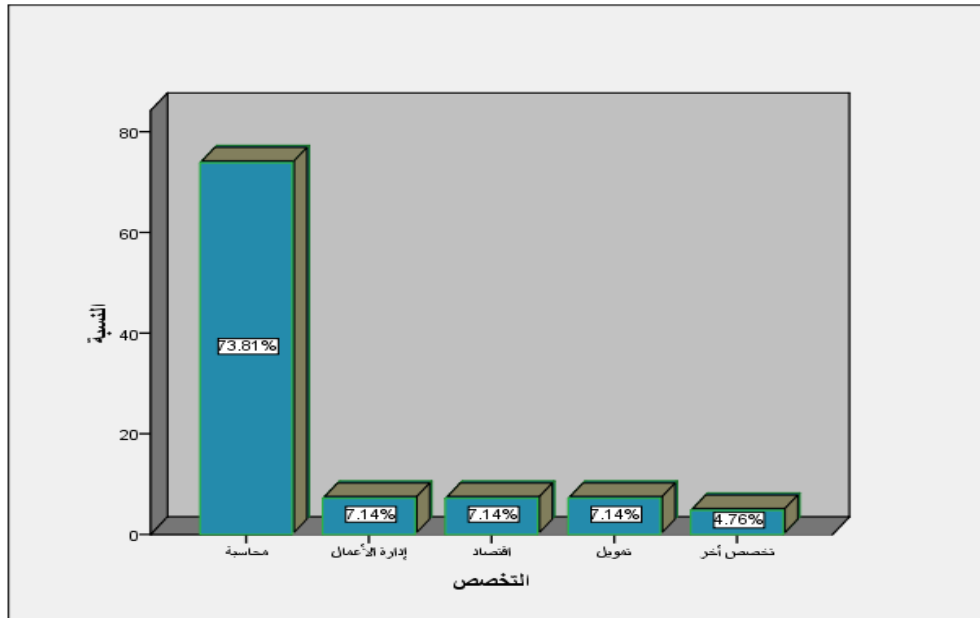
#### 4-6-3 توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص

الجدول رقم (4-7) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب

التخصص والشكل رقم (4-3) يبين التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لهذه الحالة

جدول رقم (4-7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبة	31	74
إدارة الأعمال	3	7
اقتصاد	3	7
تمويل	3	7
احصاء	2	5
المجموع	42	100.0



شكل رقم (4-9) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص

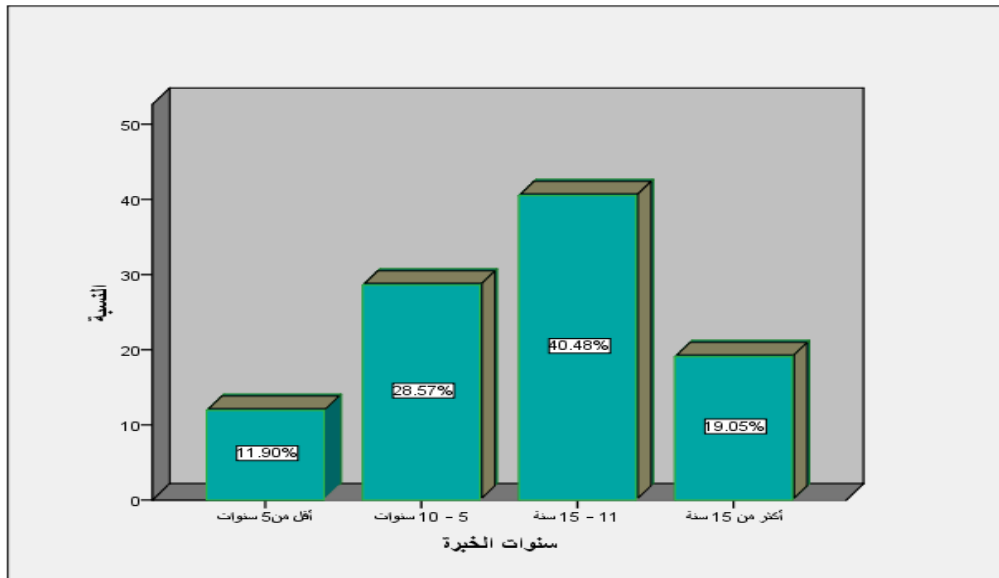
من خلال الجدول رقم (3-4) والشكل رقم (3-4) يلاحظ أن أغلب مفردات عينة الدراسة تخصصهم محاسبة حيث بلغت النسبة (73.8%) من مجموع مفردات عينة الدراسة، يليه تخصص ادارة الاعمال ، الاقتصاد والتمويل ،احصاء بلغت (6.2%) من مجموع مفردات عينة الدراسة وهذا يدل على تناسب مع طبيعة عمل عينة الدراسة، وحيث يرى الباحث ان تخصص المحاسبة هو الاكثر ارتباط بوظيفة المراجعة الداخلية.

#### 4-6-4 توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

الجدول رقم (8-4) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة، والشكل رقم (4-4) يبين التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لهذا الحالة.

جدول رقم (8-4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	5	12
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	12	29
من 11 سنة إلى 15 سنة	17	40
أكثر من 15 سنة	8	19.0
المجموع	42	100.0



شكل رقم (4-10) التمثيل البياني للتوزيع النسبي حسب عدد سنوات الخبرة

من خلال الجدول رقم(4-8) والشكل رقم (4-4) يلاحظ أن مفردات عينة الدراسة اللذين خبرتهم 11 سنة إلى 15 بلغت النسبة (40.5%) من مجموع عينة الدراسة، تم يليه من سنوات خبرتهم من 5 إلى 10 نسبة (28.6%) من مجموع عينة الدراسة، تم خبرتهم أكثر من 15 سنة نسبة (19.0%) من مجموع عينة الدراسة والباقي من سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات نسبة (11.9%) من مجموع عينة الدراسة، مما يبين مدى الخبرة العميقة لأفراد عينة الدراسة.

#### 7-4 التحليل الاحصائي

الفرضية الرئيسية (يوجد أثر ذو دلالة احصائية على وجود دور لقواعد الإدارة الرشيد في دعم جودة وظيفة المراجعة الداخلية للشركات الليبية من وجهة نظر افراد عينة الدراسة)

#### 8-4 الفرضيات الفرعية

1-8-4 يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند المعنوية (0.05) لوجود دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في التأكيد على التأهيل العلمي للمراجع الداخلي في الشركات الليبية الجدول التالي رقم (4-9) يبين التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة عن .

جدول رقم (4-9) التوزيع التكراري لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي والعملية

م	العبارات	غير موافق بدرجة عالية	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة عالية	درجة الموافقة
1	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من توفر الخبرة المهنية اللازمة للمراجعين الداخليين.	00	1	6	12	23
		النسبة%	2.4	14.3	28.6	54.8%
2	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من توفر التأهيل العلمي المناسب للمراجعين الداخليين.	00	1	2	12	27
		النسبة%	2.4	4.8	28.6	64.3%
3	لجنة المراجعة تقوم بتوفير ورشات عمل ودورات لتدريب المراجعين الداخليين	1	3	2	21	15
		النسبة%	7.1	4.8	50.0	35.7%
4	لدى المراجعين الداخليين الفهم لسياسات وإجراءات رقابة جودة المشآت.	00	4	5	22	11
		النسبة%	9.5	11.9	52.4	26.2%
5	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من حصول المراجعين الداخليين على تدريب مهني مستمر	00	3	8	12	19
		النسبة%	7.1	19.0	28.6	45.2%
6	يوجد تنوع مهني في عمليات تدريب المراجع الداخلي بما يتناسب مع المهام التي يقوم بها .	2	2	6	22	10
		النسبة%	4.8	14.3	52.4	23.8%

ويشير الجدول السابق إلى أن الفقرة رقم (2) الخاصة قيام لجنة المراجعة بالتحقق من توفر التأهيل العلمي المناسب للمراجعين الداخليين احتلت مرتبة عالية جدا ، وايضا الفقرة توافر خبرة اللازمة للمراجعين لداخليين والفقرة (5) الخاصة بالتحقق من حصول المراجعين الداخليين على تدريب مهني مستمر حصلت على مؤشر عالي جدا من الموافقة ، وباقي الفقرات (3) ، (4) ، (6) حصلت على مؤشر عالي من الموافقة ، وهذا يدل على حسب ما يرى الباحث أن لقواعد الادارة الرشيدة دور في دعم التأهيل العلمي للمراجع الداخلي من خلال التأكيد على توافر الخبرة المهنية اللازمة للمراجع الداخلي.

**ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (10-4) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي**

**جدول رقم (10-4) حول دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي والعملي للمراجع**

**الداخلي**

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من توفر الخبرة المهنية اللازمة للمراجعين الداخليين.	4.36	.821	-5.321	.000
2	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من توفر التأهيل العلمي المناسب للمراجعين الداخليين.	4.55	.705	-5.654	.000
3	لجنة المراجعة تقوم بتوفير ورشات عمل ودورات لتدريب المراجعين الداخليين	4.10	.958	-4.732	.000
4	لدى المراجعين الداخليين الفهم لسياسات وإجراءات رقابة جودة المنشآت.	3.95	.882	-4.704	.000
5	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من حصول المراجعين الداخليين على تدريب مهني مستمر.	4.12	.968	-4.828	.000
6	يوجد تنوع مهني في عمليات تدريب المراجع الداخلي بما يتناسب مع المهام التي يقوم بها .	3.86	1.002	-4.045	.000

من خلال الجدول رقم (10-4) يلاحظ وبصفة عامة أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الاول تزيد عن (3) لجميع العبارات والقيمة الاحتمالية لجميع العبارات تساوي 0.000. وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه يوجد أثر إيجابي لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي

. فلقد حصلت الفقرة: قيام لجنة المراجعة بالتحقق من توفر التأهيل العلمي المناسب للمراجعين الداخليين على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (4.55) وبلغ انحرافها المعياري (0.705)، في حين حصلت على المرتبة الثانية قيام لجنة المراجعة بالتحقق من توفر الخبرة المهنية اللازمة للمراجعين الداخليين بمتوسط حسابي (4.36) وانحراف معياري (0.826). كما تشير النتائج إلى تحسنت الفقرة يوجد تنوع مهني في عمليات تدريب المراجع الداخلي بما يتناسب مع المهام التي يقوم بها على المرتبة الأولى بالمتوسط العام يساوي. (3.86) بانحراف معياري (1.002)، ما يدل على أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على مدى دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي.

وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات. ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي للمراجع الداخلي تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (11)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3)  $H_0 = \mu \geq 3$

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3)  $H_1 = \mu \leq 3$

الجدول رقم (4-11) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار z	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند (0.05) لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي للمراجع الداخلي	4.1548	.56716	13.195	41	.000

من خلال الجدول رقم (4-11) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (13.195) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، حيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (4.1548) وهو يزيد على متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية عند معنوية (0.05) لدور لقواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي والعملية للمراجع من خلال تأكيد لجنة المراجعة بالتحقق من توافر التأهيل العلمي المناسب والخبرة المهنية اللازمة للمراجعين الداخليين كما أكدت دراسة (سوسن ، 2019) أنه يوجد دور للجانب المراجعة في التأكيد على التأهيل العلمي والخبرة اللازمة من خلال التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة الداخلية بما يساهم في تحقيق اهداف الشركة.

4-8-2 ويوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في زيادة موضوعية المراجع الداخلي.

الجدول التالي رقم (12) يبين التوزيع التكراري والنسبي المنوي لإجابات مفردات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تأكيد موضوعية المراجع الداخلي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

من خلال الجدول رقم (4-12) يلاحظ أن

أ- درجة الموافقة عالية جدا على العبارة التالية:

قيام لجنة المراجعة بتعيين ومكافأة وترقية والاستغناء عن المراجعين الداخليين 1.

جدول رقم (12-4) التوزيع التكراري بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في

م	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من عدم قيام المراجعين الداخليين بمراجعة أعمال سبق لهم القيام بها كمحاسبين	1	10	7	12	12	عالية
		2.4	23.8	16.7	28.6	28.6	عالية
2	أن يكون للمراجع الداخلي حرية اختيار الميادين والسياسات الإدارية، العمليات التي يجب فحصها	2	6	12	13	9	عالية
		4.8	14.3	28.6	31.0	21.4	عالية
3	قيام لجنة المراجعة بتعيين ومكافأة وترقية والاستغناء عن المراجعين الداخليين	1	10	10	10	11	عالية جدا
		2.4	23.8	23.8	23.8	26.2	عالية جدا
4	للمراجع الداخلي القدرة على عرض الحقائق والنتائج التي توصل إليها دون مؤثرات أخرى.	2	2	11	14	13	عالية
		4.8	4.8	26.2	33.3	31.0	عالية
5	قيام لجنة المراجعة بالتحديد الواضح لاختصاصات المراجعين الداخليين	00	4	3	22	13	عالية
		0.0	9.5	7.1	52.4	31.0	عالية
6	قيام لجنة المراجعة بتغيير وتبديل مهام المراجعين الداخليين من وقت لآخر	2	7	3	20	10	عالية
		4.8	16.7	7.1	47.6	23.8	عالية

زيادة موضوعية المراجع

ويشير الجدول السابق إلى أن الفقرة الخاصة قيام لجنة المراجعة بتعيين ومكافأة وترقية والاستغناء عن المراجعين الداخليين احتلت مرتبة عالية جدا من الفقرات الأخرى وهذا يدل على أن قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) لها دور كبير في التأكيد على موضوعية المراجع الداخلي من خلال قيام لجنة المراجعة بتعيين ومكافأة وترقية والاستغناء عن المراجعين الداخليين وكما يرى الباحث أن لجنة المراجعة الصلاحية في تعيين والمكافأة والترقية والاستغناء عن المراجعين الداخليين بما يخدم مصلحة الشركة .

ويشير الجدول السابق إلى أن الفقرة رقم (3) الخاصة بقيام لجنة المراجعة بتعيين ومكافأة وترقية والاستغناء عن المراجعين الداخليين احتلت مرتبة عالية جدا ، مؤشر عالي جدا من الموافقة ، وباقي الفقرات (1) ، (2) ، (4) ، (5) ، (6) حصلت على مؤشر عالي من الموافقة ، وهذا يدل على حسب ما يرى الباحث أن لقواعد الإدارة الرشيدة دور في دعم

موضوعية المراجع الداخلي من خلال أن لجنة لها القدرة على تعيين والاستغناء والترقية والمكافأة المراجعين الداخليين.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في زيادة موضوعية المراجع الداخلي تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13-4) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط

$$H_0: \mu \leq (3) \text{ المقياس}$$

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط

$$H_1: \mu \geq (3) \text{ المقياس}$$

جدول رقم (4-13) نتائج الاختبار لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في زيادة

#### موضوعية المراجع الداخلي

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختبار Z	الدلالة المحسوبة
1	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من عدم قيام المراجعين الداخليين بمراجعة أعمال سبق لهم القيام بها كمحاسبين	3.57	1.213	-2.907	.004
2	أن يكون للمراجع الداخلي حرية اختيار الميادين والسياسات الإدارية والعمليات التي يجب فحصها .	3.50	1.132	-2.615	.009
3	قيام لجنة المراجعة بتعيين ومكافأة وترقية والاستغناء عن المراجعين الداخليين	3.48	1.194	-2.570	.010
4	للمراجع الداخلي القدرة على عرض الحقائق والنتائج التي توصل إليها دون مؤثرات أخرى.	3.81	1.087	-3.698	.000
5	قيام لجنة المراجعة بالتحديد الواضح لاختصاصات المراجعين الداخليين	4.05	.882	-4.889	.000
6	قيام لجنة المراجعة بتغيير وتبديل مهام المراجعين الداخليين من وقت لآخر	3.69	1.158	-3.286	.001



من خلال الجدول رقم السابق يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد على متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في زيادة موضوعية المراجع الداخلي فلقد حصلت الفقرة القائلة: قيام لجنة المراجعة بالتحديد الواضح لاختصاصات المراجعين الداخليين الحسابي لها (4.05) وبلغ انحرافها المعياري (0.882) على المرتبة الأولى، في حين حصلت على الفقرة للمراجع الداخلي القدرة على عرض الحقائق والنتائج التي توصل إليها دون مؤثرات أخرى بمتوسط حسابي (3.81) وانحراف معياري (1.087) كما تشير النتائج إلى حصول الفقرة قيام لجنة المراجعة بتعيين ومكافأة وترقية والاستغناء عن المراجعين الداخليين على المرتبة الأخيرة بالمتوسط العام يساوي. (3.86) بانحراف معياري (1.002)، ما يدل على أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم موضوعية المراجع الداخلي، ويرى الباحث حسب هذه النتائج أن تحديد لجنة المراجعة اختصاصات المراجعين الداخليين في الشركة و أيضاً وقدرته على عرض النتائج اعماله دون ضغوطات يساهم في دعم موضوعية المراجع الداخلي .

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة عن هذه العبارات تزيد على متوسط المقياس (3) ، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات

**ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في زيادة موضوعية المراجع الداخلي تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (14) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :**

**الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في زيادة موضوعية المراجع الداخلي لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3)  $H_1: \mu \geq$**

**الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في زيادة موضوعية المراجع الداخلي يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3)  $H_1: \mu \geq$**

الجدول رقم (14-4) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في زيادة موضوعية المراجع الداخلي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	الاختبار Z	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند (0.05) لدور قواعد الإدارة الرشيدة في التأكيد على موضوعية المراجع الداخلي	3.6825	.67254	6.577	41	.000

من خلال الجدول رقم (14) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (6.577) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة حيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.6825) وهو يزيد على متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لدور لقواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في زيادة موضوعية المراجع الداخلي، ومن خلال تأكيد لجنة المراجعة بالتحقق من توافر التأهيل العلمي المناسب والخبرة المهنية اللازمة للمراجعين الداخليين كما أكدت دراسة (الجبو، 2017)، على وجود دور للجنة المراجعة في دعم من خلال الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية.

4-8-3 يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لدور قواعد الإدارة

الرشيدة (الحوكمة) في التأكيد على استقلالية المراجع الداخلي

الجدول التالي رقم (15-4) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات

عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلالية

المراجع الداخلي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

جدول رقم (15-4) التوزيع التكراري لقواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلالية المراجع الداخلي

و درجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي.

م	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	يقوم مجلس الإدارة باختيار المسؤول عن وظيفة المراجعة الداخلية	00	2	3	15	22	عالية جدا
	النسبة %	0.0	4.8	7.1	35.7	52.4	
2	يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح من مجلس الإدارة الشركة مباشرة.	00	3	5	18	16	عالية
	النسبة %	0.0	7.1	11.9	42.9	38.1	
3	يقوم مجلس الإدارة بمناقشة قرار عزل المسؤول المراجع الداخلي	00	1	8	22	11	عالية
	النسبة %	0.0	2.4	19.0	52.4	26.2	
4	يقوم مجلس الإدارة بإتاحة حرية الاتصال للمراجع الداخلي بشكل مباشر .	1	2	11	16	12	عالية
	النسبة %	2.4	4.8	26.2	38.1	28.6	
5	يقوم مجلس الإدارة بإتاحة الفرصة للمراجع الداخلي الداخلية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة	2	4	10	17	9	عالية
	النسبة %	4.8	9.5	23.8	40.5	21.4	
6	يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من عدم وجود تضارب مصالح أو تحيز أو اختلافات شخصية بين المراجعين الداخليين ومن يتم مراجعة أعمالهم عند توزيع مهام العمل	00	3	9	18	12	عالية
	النسبة %	0.0	7.1	21.4	42.9	28.6	

من خلال الجدول رقم (15-4) يلاحظ أن ويشير الجدول السابق إلى أن الفقرة رقم (1) الخاصة يقوم مجلس الإدارة باختيار المسؤول عن وظيفة المراجعة الداخلية احتلت مرتبة عالية جدا ، على مؤشر عالي جدا من الموافقة ، وباقي الفقرات (2) ، (3) ، (4) ، (5) ، (6) حصلت على مؤشر عالي من الموافقة من عينة الدراسة ، وهذا يدل على حسب ما يرى الباحث أن لقواعد الإدارة الرشيدة دور في دعم استقلالية المراجع الداخلي من خلال التأكيد على التأكيد على الدور الذي يقوم به مجلس ادارة الشركة في اختيار المسؤول عن وظيفة المراجع الداخلي ، ودور مجلس الادارة صلاحيات ومهام ادارة المراجعة الداخلية للمراجع الداخلي ويرى الباحث

أن مجلس الإدارة يعطي للمراجع الداخلي دور في إيصال نتائج أعماله من خلال الاتصال المباشر بمجلس الإدارة والسماح له بحضور اجتماعات المجلس بما يدعم استقلالية المراجع الداخلي.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلالية المراجع الداخلي تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (16-4)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس  
 $H_0: \mu \leq (3)$

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس  
 $H_1: \mu \geq (3)$

جدول رقم (16-4) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة

عن العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلالية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	يقوم مجلس الإدارة باختيار المسؤول عن وظيفة المراجعة الداخلية	4.36	.821	-5.363	.000
2	يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح من مجلس الإدارة الشركة مباشرة.	4.12	.889	-4.964	.000
3	يقوم مجلس الإدارة بمناقشة قرار عزل المسؤول المراجع .	4.02	.749	-5.094	.000
4	يقوم مجلس الإدارة بإتاحة حرية الاتصال للمراجع الداخلي بشكل مباشر.	3.86	.977	-4.132	.000
5	يقوم مجلس الإدارة بإتاحة الفرصة للمراجع الداخلي الداخلية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة	3.64	1.078	-3.231	.001
6	يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من عدم وجود تضارب مصالح أو تحيز أو اختلافات شخصية بين المراجعين الداخليين ومن يتم مراجعة أعمالهم عند توزيع مهام العمل	3.93	.894	-4.593	.000

من خلال الجدول رقم (16-4) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد على متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلالية المراجع الداخلي. فلقد حصلت الفقرة القائلة: يقوم مجلس الإدارة باختيار المسؤول عن وظيفة المراجعة الداخلية الحسابي لها (4.36) وبلغ انحرافها المعياري (0.821) على المرتبة الأولى، في حين حصلت على الفقرة يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح من مجلس الإدارة الشركة مباشرة. بمتوسط حسابي (4.12) وانحراف معياري (0.889) كما تشير النتائج إلى حصول الفقرة يقوم مجلس الإدارة بإتاحة الفرصة للمراجع الداخلي الداخلية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة على المرتبة الأخيرة بالمتوسط العام يساوي. (3.64) بانحراف معياري (1.078)، ما يدل على أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلالية المراجع الداخلي من خلال مسؤولية مجلس الإدارة عن اختيار المسؤول عن وظيفة المراجع الداخلي وتحديد صلاحياته ومهامه بما يدعم استقلالية المراجع الداخلي.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها، حيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة عن هذه العبارات تزيد على متوسط المقياس (3) ، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات

**ولاختبار الفرضية الفرعية الرابعة المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلالية المراجع الداخلي تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (17-4) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:**  
**الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلالية المراجع الداخلي دعم التأهيل العلمي والعملية المراجع الداخلي لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3)**

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلالية المراجع الداخلي يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (17-4) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلالية المراجع الداخلي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار Z	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند (0.05) لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في التأكيد استقلالية المراجع الداخلي	3.9881	.55752	11.486	41	.000

من خلال الجدول رقم (20) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (11.486) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.9881) وهو يزيد على متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى وجود دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلالية المراجع الداخلي ، وذلك ومن خلال تأكيد لجنة المراجعة بالتحقق من توافر التأهيل العلمي المناسب والخبرة المهنية اللازمة للمراجعين الداخليين كما أكدت دراسة (موسى ، 2017) إلى أنه يوجد دور لمجالس الإدارة في المؤسسات الليبية في دعم وظيفة المراجعة الداخلية من خلال سماح مجلس الإدارة بإتاحة حرية الاتصال للمسئول عن وظيفة المراجعة الداخلية بشكل مباشر معه.

4-8-4 يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في التأكيد على العناية المهنية للمراجع الداخلي

الجدول التالي رقم (18-4) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

جدول رقم (18-4) التوزيع التكراري لقواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	قيام لجنة المراجعة بالإشراف على عملية التخطيط لأعمال إدارة المراجعة الداخلية	2	4	11	14	11	عالية
	النسبة%	4.8	9.5	26.2	33.3	26.2	عالية
2	قيام لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية كما هو مخطط لها.	00	1	7	21	13	عالية
	النسبة%	0.0	2.4	16.7	50.0	31.0	عالية
3	قيام لجنة المراجعة بفحص وتقييم المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية.	00	00	5	20	17	عالية
	النسبة%	0.0	0.0	11.9	47.6	40.5	عالية
4	قيام لجنة المراجعة بمتابعة النتائج والتوصيات الواردة في تقرير إدارة المراجعة الداخلية.	00	00	6	26	10	عالية
	النسبة%	0.0	0.0	14.3	61.9	23.8	عالية
5	قيام لجنة المراجعة بالإشراف على عملية المراجعة الداخلية لضمان تحقيق الأهداف وضبط جودة أداء عملية	00	1	4	17	20	عالية جدا
	النسبة%	0.0	2.4	9.5	40.5	47.6	عالية جدا

من خلال الجدول رقم (18-4) يلاحظ إلى أن الفقرة رقم (5) الخاصة. قيام لجنة المراجعة بالإشراف على عملية التخطيط لأعمال إدارة المراجعة الداخلية حيث احتلت مرتبة عالية جدا على مؤشر الموافقة ، وباقي الفقرات (2) ، (3) ، (4) ، (1) حصلت على مؤشر عالي من الموافقة من عينة الدراسة ، وهذا يدل على حسب ما يرى الباحث أن لقواعد الإدارة الرشيدة دور في دعم العناية المهنية للداخلي من خلال التأكيد على التأكيد على الدور الذي تقوم به لجنة المراجعة في الاشراف والمتابعة نشاط المراجعة الداخلية ، ودور مجلس الادارة صلاحيات ومهام ادارة المراجعة الداخلية للمراجع الداخلي ويرى الباحث أن مجلس الإدارة يعطي للمراجع الداخلي دور في ايصال نتائج اعماله من خلال اتصال المباشر للجنة المراجعة بمجلس الادارة بما يؤكد على العناية المهنية للمراجع الداخلي .

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين العناية المهنية للمراجع الداخلي تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (19-4) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس

$$H_0: \mu \leq (3)$$

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس

$$H_1: \mu \geq (3)$$

جدول رقم (19-4) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في التأكيد على العناية المهنية للمراجع الداخلي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	قيام لجنة المراجعة بالإشراف على عملية التخطيط لأعمال إدارة المراجعة الداخلية	3.67	1.119	-3.241	.001
2	قيام لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية كما هو مخطط لها.	4.10	.759	-5.159	.000
3	قيام لجنة المراجعة بفحص وتقييم المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية.	4.29	.673	-5.473	.000
4	قيام لجنة المراجعة بمتابعة النتائج والتوصيات الواردة في تقرير إدارة المراجعة الداخلية.	4.10	.617	-5.500	.000
5	قيام لجنة المراجعة بالإشراف على عملية المراجعة الداخلية لضمان تحقيق الأهداف وضبط جودة أداء عملية	4.33	.754	-5.401	.000

من خلال الجدول رقم (19-4) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد على متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي. فلقد حصلت الفقرة القائلة قيام لجنة المراجعة بالإشراف على عملية المراجعة الداخلية لضمان تحقيق الأهداف وضبط جودة أداء عملية الحسابي لها (4.33) وبلغ انحرافها المعياري (0.754) على المرتبة الأولى، في حين حصلت الفقرة الخاصة قيام لجنة المراجعة بفحص وتقييم المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية بمتوسط حسابي (4.29) وانحراف معياري (0.673). كما تشير النتائج إلى حصول الفقرة قيام لجنة المراجعة بالإشراف على عملية التخطيط لأعمال إدارة المراجعة الداخلية على المرتبة الأخيرة بالمتوسط العام يساوي (3.67).



بانحراف معياري (1.078)، ، ما يدل على أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم العناية المهنية للمراجع الداخلي من خلال الاشراف على عملية المراجعة الداخلية لضمان ضبط جودة العمل ، ويرى الباحث أن دور لجنة المراجعة في تقييم المعلومات الواردة بتقرير المراجعة الداخلية يسهم في التأكيد على العناية المهنية لوظيفة المراجعة الداخلية .

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها، حيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة عن هذه العبارات تزيد على متوسط المقياس (3) ، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات

ولاختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (20-4) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي: الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس . (3)  $H_0: \mu \leq$

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3)  $H_1: \mu \geq$

الجدول رقم (20-4) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين جودة التأكيد على العناية المهنية

#### الداخلي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند (0.05) لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في التأكيد على العناية المهنية في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي	4.0952	.46589	15.235	41	.000

من خلال الجدول رقم (20-4) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (15.235) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة حيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (4.0952) وهو يزيد على متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى وجود دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي ، و هذا من خلال الدور لجنة المراجعة في التخطيط لعملية المراجعة الداخلية ، وتقييم المعلومات الواردة بتقرير المراجعة الداخلية اضافة لهذا يرى الباحث أن تنفيذ توصيات الواردة بتقرير ادارة المراجعة الداخلية يسهم في تحسين جودة المراجعة الداخلية وذا يتفق مع دراسة (سوسن 2019) حيث اكدت على بذل العناية المهنية في عملية المراجعة الداخلية بالأشراف والمتابعة عمل المراجع الداخلي يساهم في دعم وظيفة المراجعة الداخلية .

#### 9-4 اختبار الفرضية الرئيسة للدراسة:

اختبار الفرضية الرئيسة المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم جودة وظيفة المراجعة الداخلية

تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية المتمثلة في (دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي والعملية المراجع الداخلي، ودور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في زيادة موضوعية المراجع الداخلي، دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي ودور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلالية المراجع الداخلي) واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (21-4) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم جودة وظيفة المراجعة الداخلية لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3)  $H_0: \mu \leq 3$

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم جودة وظيفة المراجعة الداخلية يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3)  $H_1: \mu \geq 3$

حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة عن Zالجدول رقم (21-4) نتائج اختبار جميع العبارات المتعلقة بدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم جودة وظيفة المراجعة الداخلية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند (0.05) لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم جودة وظيفة المراجعة الداخلية	3.9752	.38592	16.376	41	.000

من خلال الجدول رقم (21-4) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (16.376) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.9752) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى وجود دور لقواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم جودة وظيفة المراجعة الداخلية حيث أن:-

أ- يوجد دور لقواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي والعملية المراجع الداخلي

ب-يوجد دور لقواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في زيادة موضوعية المراجع الداخلي

ت-يوجد دور لقواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي

ث-يوجد دور لقواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلالية المراجع الداخلي

#### 4-10- نتائج الدراسة:

من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث ووفقا لإجابة مفردات عينة الدراسة يمكننا عرض النتائج العامة للبحث في النقاط التالية:

1. تساهم قواعد الادارة الرشيدة في دعم التأهيل العلمي للمراجع الداخلي عن طريق تحقق الادارة من توفر الخبرة اللازمة لدى المراجع الداخلي و التدريب المهني المناسب لمهامه ،وكذلك مدى مساهمتها بتوفير ورشات العمل حول سياسات واجراءات رقابة جودة المنشآت للمراجعين الداخليين.
2. تساهم قواعد الادارة الرشيدة في دعم موضوعية المراجع الداخلي من خلال تحديد الوضع لاختصاصات المراجعين الداخليين ، وقدرة المراجع الداخلي على توصيل النتائج والحقائق للإدارة العليا دون أي ضغوط تأثر في موضعيته ، وتبديل المهام بين المراجعين الداخليين بين الفترة واخرى الذي يسهم في تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الليبية المدرجة بسوق المال الليبي.
3. تساهم قواعد الادارة الرشيدة المراجعين الداخليين على توفير الاستقلال المهني للمراجعين الداخليين من خلال مساهمة مجلس الادارة في اختيار المسؤول عن الوظيفة المراجعة الداخلية وتحديد صلاحياته ، ومهام إدارات المراجعة الداخلية ، ومساهمة في التحقق من عدم وجود تضارب أو تحيز أو اختلافات شخصية بين المراجعين الداخليين ذلك بما يسهم في دعم جودة وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الليبية المدرجة بسوق المال الليبي .
4. تدعم قواعد الادارة الرشيدة العناية المهنية للمراجع الداخلي من خلال الاشراف على التخطيط لعملية المراجعة الداخلية بهدف تحقيق اهداف عملية المراجعة، و تساهم في تقييم المعلومات الواردة في تقرير إدارة المراجعة الداخلية وتنفيذ التعليمات والتوصيات الواردة بالتقرير بما يسهم في دعم جودة وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الليبية المدرجة بسوق المال الليبي .

#### 11-4 توصيات الدراسة:

و بناء على تلك النتائج فان الباحث يوصي بالاتي:

1. يجب على الشركات المدرجة بسوق المال الليبي العمل على زيادة التأهيل العلمي للمراجعين الداخليين من خلال التنوع في عمليات التدريب والتأهيل المهني وذلك حسب ما تحتاجه عمليات المراجعة بالشركة.
2. على لجان مراجعة في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي أن تقوم بمتابعة برامج التعيين والمكافأة والترقية للمراجعين الداخليين لرفع مستوى الموضوعية للمراجعة الداخلي .
3. العمل على السماح للمسؤول عن ادارة المراجعة الداخلية حضور عدد أكبر من اجتماعات مجلس الادارة حتى تساهم في الزيادة من استقلالية المراجعين الداخليين في الشركات المدرجة بسوق المال الليبي.
4. على الشركات الليبية المدرجة بسوق المال الليبي دعم دور لجنة المراجعة في الاشراف على عملية التخطيط لأعمال إدارة المراجعة الداخلية بتلك الشركات للرفع من جودة وظيفة المراجعة الداخلية.
5. زيادة العناية الأكاديمية بموضوع قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) من خلال زيادة الدراسات في هذا الموضوع وتضمينه بالمناهج التدريسية بالكليات والجامعات الليبية.

## المراجع

### أولاً: الكتب

1. أحمد عبد المولى الصباغ وآخرون، 2008 أساسيات المراجعة ومعاييرها، (بدون ناشر، مصر، .
2. أحمد محمد نور وآخرون، 2007 دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، ( الاسكندرية:الدار الجامعية، .
3. جيمس لوبك وآخرون، 2002 المراجعة مدخل متكامل، الرياض : دار المريخ للنشر.
4. جين روجرز وآخرون، 2003 حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون، ترجمة سمير كريم، الطبعة الثالثة، واشنطن مركز المشروعات، .
5. رائدة محمد عبد ربه، المراجعة الداخلية، 2010 عمان دار الجنادرية للنشر، الطبعة الأولى .
6. سمير كامل عاشور وسامية أبو الفتوح 1995 الاختبارات اللامعلمية الطبعة الأولى- معهد الإحصاء.
7. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات 2005 (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الاسكندرية:الدار الجامعية .
8. عايدة نخلة رزق الله دليل 2002 الباحثين في التحليل الإحصائي الطبعة الأولى- دار الكتب- القاهرة.
9. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي 1997- الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية- دار الشروق عمان الطبعة الأولى.
10. على أحمد، 2010 ،الاسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، ادارة المطبوعات والنشر، .
11. مجدي عبد الكريم حبيب 2001 الإحصاء اللابارامترى الحديث في العلوم السلوكية مكتبة النهضة المصرية- الطبعة الأولى .
12. محسن الخضري، 2005 حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية الطبعة الأولى.
13. محمود مهدي 2005 البياتي تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الطبعة الأولى دار الحامد عمان.

14. مصطفى سليمان، 2006، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري، مصر الدار الجامعية،
15. هادي التميمي 2006، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر عمان،

### رسائل الماجستير

1. أحمد محمد مخلوف، 2007، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، (الجزائر).
2. أميرة السيد، 2012، أثر جودة وظيفة المراجعة الداخلية على قدرة الإدارة في تطوير الأرباح، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، (مصر).
3. براح بلال، 2015، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، دراسة عينة من المراجعين الداخليين، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة، (الجزائر).
4. براهمة كنزة، 2014، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر .
5. بلخادم حنان، 2016، أثر جودة التدقيق الداخلي على حوكمة الشركات، دراسة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
6. بن داوود محمد عبد النور، 2015، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر.
7. تافرونت عادل، 2014، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،
8. حسام سعيد أبو طفة، 2009، دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.
9. خلال عزيزة، 2015 دور المراجعة في تطبيق حوكمة الشركات، دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة البويرة، الجزائر.

10. رولا عبد المجيد انشاصي، 2015، دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي، دراسة تطبيقية رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.
11. سعودي حفصية، 2015، فاعلية أداء وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة الوادي، الجزائر.
12. سلام عبد الله شعبان، 2018، أثر تطبيق مبادي حوكمة الشركات في مستوى جودة التدقيق الداخلي دراسة حالة المصارف الخاصة العاملة في سوريا، رسالة ماجستير الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.
13. سوسن فؤاد أحمد العفيري، 2019، دور آليات حوكمة البنوك في تحسين جودة أداء المراجعة الداخلية دراسة ميدانية في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية باليمن.
14. عبد السلام بو سرعة، 2010، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية دراسة حالة رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
15. عبده أحمد، إطار 2011 مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، مصر.
16. عمر عيسى الفلاح المناصير، 2013، أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء الشركات المساهمة الأردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية الأردن.
17. قرواني أسامة 2015، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية والإفصاح المحاسبي، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
18. ماجد إسماعيل أبو حمام، 2009، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.
19. محمد عبد الله حامد العبدلي، 2012، أثر الحوكمة المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
20. وليد على أبو خمادة، 2014، المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادي حوكمة المصارف دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، الجامعة العربية الألمانية للعلوم والتكنولوجيا، ألمانيا.



## المجالات العلمية:

1. أبو بكر شريعة، وفاء البركي، 2014، قواعد حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي، دراسة تطبيقية مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، الجامعة الأسمرية ليبيا العدد 4
2. أحمد مداني، مداح عبد الهادي 2014، دور تطبيق حوكمة الشركات في تحسين كفاءة أسواق الأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والمالية العدد 4 الجزائر.
3. الإمام أحمد يوسف محمد وآخرون، 2015 دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديق الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 11، السودان.
4. السنوسي الزوام، مختار إبراهيم، 2014 آليات الحوكمة ومتطلبات تطبيقها بالشركات المساهمة مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية، المجلد (3) العدد (1) ليبيا.
5. الغانمي فرقد فيصل جدعان صلال، 2009 أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء الضريبة مجلة الدراسات المحاسبية المالية المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد العدد 4، العراق.
6. جبار عبد الرزاق، 2009، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، دراسة حالة دول شمال افريقيا، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الجزائر العدد (7) الجزائر.
7. خالص حسن، عبد الواحد غازي، دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الاجنبي في اقليم كردستان العراق، مجلة جامعة نوروز، العراق العدد (صفر) 2012.
8. سامي غنيمي 2013 مدى إيجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادي الحوكمة في شركات منظمات الاعمال، دراسة تحليلية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، العدد (2) مصر.

9. صافي أحمد، 2018، صفيح، بن زايد، آليات قواعد حوكمة الشركات وأجهزة دعمها لتعزيز الاقتصاد الجزائري، مجلة تنمية الاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة الجزائر، العدد (3) الجزائر .
10. عادل العبيدي ، امين الدرياق ، 2019 آليات المحاسبية لحوكمة التي تحد من الفساد المالي والإداري من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية الليبية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجار، جامعة عمر المختار ،ليبيا ، .
11. عبد الله الطيب، 2012تقييم معايير المراجعة الداخلية في السودان على ضوء متطلبات المعايير الدولية للمراجعة، دراسة مقارنة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، العدد(43-1) السودان.
12. عماد أبو عجيبة، نورية عبد السلام، 2019مدى توافق القوانين والتشريعات الليبية مع مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي، OECD، مجلة جامعة الزاوية، العدد (21) المجلد (5) ليبيا .
13. عمر إقبال المشهداني، 2012 تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها إطار مقترح، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 2، الجزائر.
14. فتحي رمضان موسى، 2017، دور مجالس الإدارة في دعم جودة وظيفة المراجعة الداخلية ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، الجامعة الأسمرية ، العدد التاسع ، ليبيا .
15. لقمان محمد، ليث خليل، لسنة 2014 ،دراسة تحليلية لواقع الإفصاح الطوعي في المصارف العراقية ومدى تأثيره بتطبيق آليات الحوكمة، مجلة الباحث العلمي جامعة الموصل العدد8.
16. محمد أبو عقرب، أثر استقلالية أقسام المراجعة الداخلية على كفاءة أداء المراجعين الداخليين في الشركات الليبية الصناعية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 5 لسنة 2015.
17. محمد بلفقيه، عبد اللطيف باشيخ، 2010 ، العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصادية والعلوم، العدد(2).
18. محي النجار، مريم المهدي، 2018 دور المراجعة الداخلية من منظور آليات الحوكمة في تحسين كفاءة وفاعلية بيئة الرقابة الداخلية، دراسة ميدانية، مجلة الأستاذ، العدد (15) جامعة طرابلس،.

19. مسعود صديقي، لخضر اوصيف، 2011 المراجعة الداخلية كآلية لتطبيق الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 6، الجزائر .

20. مصطفى محمد الجبو، 2017، تقييم مدى مساهمة إدارة المراجعة الداخلية بالشركات الصناعية الليبية، في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من خلال تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، مجلة الدراسات الاقتصادية والأعمال المجلد 5 - ليبيا .

#### رابعا: مراجع اجنبية

- 1- Chen. (2014). Financial crisis and the dynamics of corporate governance: Evidence from Taiwan's listed firms. International Review of Economics & Finance, 32, 3-28.
2. Azeez ، June 2015 Governance and Firm Performance: Evidence from Sri Lank Journal of Finance and Bank Management, Vol. 3.

الملاحق

**ملحق (1)**  
**استمارة الاستبيان**  
**استبانة الدراسة**  
**بسم الله الرحمن الرحيم**  
**جامعة الزاوية**  
**الدراسات العليا**  
**كلية الاقتصاد/ قسم المحاسبة**

استبانة لبيان دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم جودة وظيفة المراجعة الداخلية

أخي المراجع/ أختي المراجعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أضع بين أيديكم هذه الاستبانة التي تهدف إلى التعرف على دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم وظيفة المراجعة الداخلية دراسة تطبيقية على الشركات الليبية المسجلة في السوق المال الليبي و ذلك كبحث أكاديمي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ويأمل الباحث في الحصول على إجابات تسهم في تحقيق أهداف الدراسة، وذلك من خلال وضع العلامة (/) أمام الإجابة المناسبة حسب وجهة نظركم، علما بأن البيانات التي ستقدمونها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

مع تحيات الباحث

أحمد علي العانس

1. أسئلة عامة

1- الاسم (اختياري)

.....

2- الوظيفة

.....

3- المؤهل العلمي:

دكتوراه

ماجستير

بكالوريوس

غير ذلك ...

4- التخصص:

اقتصاد

دائرة الأعمال

محاسبة

غير ذلك حدد.....

5- سنوات الخبرة:

11 - 15 سنة

5 - 10 سنة

أقل من 5 سنة

أكثر من 15 سنة.

غير موافق بدرجة عالية	غير موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة عالية	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة عالية	الفقرات	الرقم
<p><b>المحور الأول: • يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لدور قواعد الادارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم التأهيل العلمي المراجع الداخلي</b></p>						
					قيام لجنة المراجعة بالتحقق من توفر الخبرة المهنية اللازمة للمراجعين الداخليين	1
					قيام لجنة المراجعة بالتحقق من توفر التأهيل العلمي المناسب للمراجعين الداخليين	2
					لجنة المراجعة تقوم بتوفير ورشات عمل ودورات لتدريب المراجعين الداخليين	3
					لدى المراجعين الداخليين الفهم لسياسات واجراءات رقابة جودة لدى المنشأة	4
					قيام لجنة المراجعة بالتحقق من حصول المراجعين الداخليين على تدريب مهني مستمر .	5
					يوجد تنويع مهني في عمليات تدريب المراجع الداخلي بما يتناسب مع المهام التي يقوم بها المراجع الداخلي.	6

المحور الثاني: • يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في زيادة موضوعية المراجع الداخلي

الرقم	الفقرات	موافق بدرجة عالية	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق بدرجة عالية
1	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من عدم قيام المراجعين الداخليين بمراجعة أعمال سبق لهم القيام بها كمحاسبين			
2	إن يكون للمراجع الداخلي حرية اختيار الميادين والسياسات الإدارية العمليات التي يجب فحصها			
3	قيام لجنة المراجعة بتعيين ومكافئة وترقية والاستغناء عن المراجعين الداخليين			
4	للمراجع الداخلي القدرة على عرض الحقائق والنتائج التي توصل إليها دون مؤثرات أخرى.			
5	قيام لجنة المراجعة بالتحديد الواضح لاختصاصات المراجعين الداخليين			
6	قيام لجنة المراجعة بتغيير وتبديل مهام المراجعين الداخليين من وقت لآخر			



المحور الثالث • يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة)  
دعم استقلالية المراجع الداخلي

غير موافق بدرجة عالية	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	الفقرات	الرقم
					يقوم مجلس الإدارة باختيار المسئول عن وظيفة المراجعة الداخلية	1
					يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح من مجلس الإدارة الشركة مباشرة..	2
					يقوم مجلس الإدارة بمناقشة قرار عزل المسئول المراجع الداخلي	3
					يقوم مجلس الإدارة بإتاحة حرية الاتصال المراجع الداخلي بشكل مباشر.	4
					يقوم مجلس الإدارة بإتاحة الفرصة للمراجع الداخلي الداخلية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة	5
					يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من عدم وجود تضارب مصالح أو تحيز أو اختلافات شخصية بين المراجعين الداخليين ومن يتم مراجعة أعمالهم عند توزيع مهام العمل	6

المحور الرابع: • يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لدور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في تحسين جودة العناية المهنية للمراجع الداخلي

الرقم	الفقرات	موافق بدرجة عالية	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق بدرجة عالية
1	قيام لجنة المراجعة بالإشراف على عملية التخطيط لأعمال إدارة المراجعة الداخلية				
2	قيام لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية كما هو مخطط لها.				
3	قيام لجنة المراجعة بفحص وتقييم المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية.				
4	قيام لجنة المراجعة بمتابعة النتائج والتوصيات الواردة في تقرير إدارة المراجعة الداخلية.				
5	قيام لجنة المراجعة بالأشراف على عملية المراجعة الداخلية لضمان تحقيق الأهداف وضبط جودة أداء عملية				

ملحق (2)  
نتائج الحاسب الآلي

Reliability

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.702	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.649	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.506	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.670	6

Reliability

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.774	23

Frequency Table

a2 الوظيفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid مراجع داخلي	23	54.8	54.8	54.8
مدير مكتب المراجعة الداخلة	5	11.9	11.9	66.7
محاسب	14	33.3	33.3	100.0
Total	42	100.0	100.0	

a3 المؤهل العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid دبلوم متوسط	6	14.3	14.3	14.3
بكالوريوس	33	78.6	78.6	92.9
ماجستير	3	7.1	7.1	100.0
Total	42	100.0	100.0	

a4 التخصص

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محاسبة	31	73.8	73.8	73.8
إدارة الأعمال	3	7.1	7.1	81.0
اقتصاد	3	7.1	7.1	88.1
تمويل	3	7.1	7.1	95.2
تخصص آخر	2	4.8	4.8	100.0
Total	42	100.0	100.0	

a5 سنوات الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من 5 سنوات	5	11.9	11.9	11.9
5 10 سنوات	12	28.6	28.6	40.5
11 15 سنة	17	40.5	40.5	81.0
أكثر من 15 سنة	8	19.0	19.0	100.0
Total	42	100.0	100.0	

Frequency Table

q1.1 قيام لجنة المراجعة بالتحقق من توفر الخبرة المهنية اللازمة للمراجعين الداخليين.

	Valid				Total
	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	
Frequency	1	6	12	23	42
Percent	2.4	14.3	28.6	54.8	100.0
Valid Percent	2.4	14.3	28.6	54.8	100.0
Cumulative Percent	2.4	16.7	45.2	100.0	

q1.2 قيام لجنة المراجعة بالتحقق من توفر التأهيل العلمي المناسب للمراجعين الداخليين.

	Valid				Total
	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	
Frequency	1	2	12	27	42
Percent	2.4	4.8	28.6	64.3	100.0
Valid Percent	2.4	4.8	28.6	64.3	100.0
Cumulative Percent	2.4	7.1	35.7	100.0	

**q1.3 لجنة المراجعة تقوم توفير ورشات عمل ودورات لتدريب المراجعين الداخليين**

	Valid					Total
	غير موافق بدرجة عالية	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	
Frequency	1	3	2	21	15	42
Percent	2.4	7.1	4.8	50.0	35.7	100.0
Valid Percent	2.4	7.1	4.8	50.0	35.7	100.0
Cumulative Percent	2.4	9.5	14.3	64.3	100.0	

**q1.4 لدى المراجعين الداخليين الفهم لسياسات وإجراءات رقابة جودة المشاة.**

	Valid				Total
	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	
Frequency	4	5	22	11	42
Percent	9.5	11.9	52.4	26.2	100.0
Valid Percent	9.5	11.9	52.4	26.2	100.0
Cumulative Percent	9.5	21.4	73.8	100.0	

**q1.5 قيام لجنة المراجعة بالتحقق من حصول المراجعين الداخليين على تدريب مهني مستمر.**

	Valid				Total
	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	
Frequency	3	8	12	19	42
Percent	7.1	19.0	28.6	45.2	100.0
Valid Percent	7.1	19.0	28.6	45.2	100.0
Cumulative Percent	7.1	26.2	54.8	100.0	

**q1.6 يوجد تنوع مهني في عمليات تدريب المراجع الداخلي بما يتناسب مع المهام التي يقوم بها المراجع الداخلي.**

	Valid					Total
	غير موافق بدرجة عالية	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	
Frequency	2	2	6	22	10	42
Percent	4.8	4.8	14.3	52.4	23.8	100.0
Valid Percent	4.8	4.8	14.3	52.4	23.8	100.0
Cumulative Percent	4.8	9.5	23.8	76.2	100.0	

## Wilcoxon Signed Ranks Test

### Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
قيام لجنة المراجعة بالتحقق من توفر الخبرة المهنية اللازمة للمراجعين الداخليين.	42	4.36	.821	2	5
قيام لجنة المراجعة بالتحقق من توفر التأهيل العلمي المناسب للمراجعين الداخليين.	42	4.55	.705	2	5
لجنة المراجعة تقوم توفير ورشات عمل ودورات لتدريب المراجعين الداخليين	42	4.10	.958	1	5
لدى المراجعين الداخليين الفهم لسياسات وإجراءات رقابة جودة المشاء.	42	3.95	.882	2	5
قيام لجنة المراجعة بالتحقق من حصول المراجعين الداخليين على تدريب مهني مستمر.	42	4.12	.968	2	5
يوجد تنوع مهني في عمليات تدريب المراجع الداخلي بما يتناسب مع المهام التي يقوم بها المراجع الداخلي.	42	3.86	1.002	1	5
Mmm	42	3.0000	.00000	3.00	3.00

### Test Statistics<sup>b</sup>

	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
قيام لجنة المراجعة بالتحقق من توفر الخبرة المهنية اللازمة للمراجعين الداخليين.	-5.321 <sup>a</sup>	.000
قيام لجنة المراجعة بالتحقق من توفر التأهيل العلمي المناسب للمراجعين الداخليين.	-5.654 <sup>a</sup>	.000
لجنة المراجعة تقوم توفير ورشات عمل ودورات لتدريب المراجعين الداخليين	-4.732 <sup>a</sup>	.000
لدى المراجعين الداخليين الفهم لسياسات وإجراءات رقابة جودة المشاء.	-4.704 <sup>a</sup>	.000
قيام لجنة المراجعة بالتحقق من حصول المراجعين الداخليين على تدريب مهني مستمر.	-4.828 <sup>a</sup>	.000
يوجد تنوع مهني في عمليات تدريب المراجع الداخلي بما يتناسب مع المهام التي يقوم بها المراجع الداخلي.	-4.045 <sup>a</sup>	.000

a. Based on positive ranks.

b. Wilcoxon Signed Ranks Test

## Z-Test

### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
دور قواعد الإدارة الرشيدة ( الحوكمة ) في دعم التأهيل العلمي والعملية المراجع الداخلي	42	4.1548	.56716	.08751

### One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
دور قواعد الإدارة الرشيدة ( الحوكمة ) في دعم التأهيل العلمي والعملية المراجع الداخلي	13.195	41	.000	1.15476	.9780	1.3315

## Frequency Table

q2.1 قيام لجنة المراجعة بالتحقق من عدم قيام المراجعين الداخليين بمراجعة أعمال سبق لهم القيام بها كمحاسبين

	Valid					
	غير موافق بدرجة عالية	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	Total
Frequency	1	10	7	12	12	42
Percent	2.4	23.8	16.7	28.6	28.6	100.0
Valid Percent	2.4	23.8	16.7	28.6	28.6	100.0
Cumulative Percent	2.4	26.2	42.9	71.4	100.0	

q2.2 ان يكون للمراجع الداخلي حرية اختيار المبادئ و السياسات الإدارية العمليات التي يجب فحصها

	Valid					
	غير موافق بدرجة عالية	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	Total
Frequency	2	6	12	13	9	42
Percent	4.8	14.3	28.6	31.0	21.4	100.0
Valid Percent	4.8	14.3	28.6	31.0	21.4	100.0
Cumulative Percent	4.8	19.0	47.6	78.6	100.0	

q2.3 قيام لجنة المراجعة بتعيين ومكافئة وترقية والاستغناء عن المراجعين الداخليين

	Valid					
	غير موافق بدرجة عالية	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	Total
Frequency	1	10	10	10	11	42
Percent	2.4	23.8	23.8	23.8	26.2	100.0
Valid Percent	2.4	23.8	23.8	23.8	26.2	100.0
Cumulative Percent	2.4	26.2	50.0	73.8	100.0	

q2.4 للمراجع الداخلي القدرة على عرض الحقائق والنتائج التي توصل إليها دون مؤثرات أخرى.

	Valid					Total
	غير موافق بدرجة عالية	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	
Frequency	2	2	11	14	13	42
Percent	4.8	4.8	26.2	33.3	31.0	100.0
Valid Percent	4.8	4.8	26.2	33.3	31.0	100.0
Cumulative Percent	4.8	9.5	35.7	69.0	100.0	

q2.5 قيام لجنة المراجعة بالتحديد الواضح لاختصاصات المراجعين الداخليين

	Valid				Total
	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	
Frequency	4	3	22	13	42
Percent	9.5	7.1	52.4	31.0	100.0
Valid Percent	9.5	7.1	52.4	31.0	100.0
Cumulative Percent	9.5	16.7	69.0	100.0	

q2.6 قيام لجنة المراجعة بتغيير وتبديل مهام المراجعين الداخليين من وقت لآخر

	Valid					Total
	غير موافق بدرجة عالية	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	
Frequency	2	7	3	20	10	42
Percent	4.8	16.7	7.1	47.6	23.8	100.0
Valid Percent	4.8	16.7	7.1	47.6	23.8	100.0
Cumulative Percent	4.8	21.4	28.6	76.2	100.0	



## Wilcoxon Signed Ranks Test

### Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
قيام لجنة المراجعة بالتحقق من عدم قيام المراجعين الداخليين بمراجعة أعمال سبق لهم القيام بها كمحاسبين	42	3.57	1.213	1	5
ان يكون للمراجع الداخلي حرية اختيار الميادين و السياسات الإدارية العمليات التي يجب فحصها	42	3.50	1.132	1	5
قيام لجنة المراجعة بتعيين ومكافئة وترقية والاستغناء عن المراجعين الداخليين	42	3.48	1.194	1	5
للمراجع الداخلي القدرة على عرض الحقائق والنتائج التي توصل إليها دون مؤثرات أخرى.	42	3.81	1.087	1	5
قيام لجنة المراجعة بالتحديد الواضح لاختصاصات المراجعين الداخليين	42	4.05	.882	2	5
قيام لجنة المراجعة بتغيير وتبديل مهام المراجعين الداخليين من وقت لآخر	42	3.69	1.158	1	5
Mmm	42	3.0000	.00000	3.00	3.00

### Test Statistics<sup>b</sup>

	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
قيام لجنة المراجعة بالتحقق من عدم قيام المراجعين الداخليين بمراجعة أعمال سبق لهم القيام بها كمحاسبين	-2.907 <sup>a</sup>	.004
ان يكون للمراجع الداخلي حرية اختيار الميادين و السياسات الإدارية العمليات التي يجب فحصها	-2.615 <sup>a</sup>	.009
قيام لجنة المراجعة بتعيين ومكافئة وترقية والاستغناء عن المراجعين الداخليين	-2.570 <sup>a</sup>	.010
للمراجع الداخلي القدرة على عرض الحقائق والنتائج التي توصل إليها دون مؤثرات أخرى.	-3.698 <sup>a</sup>	.000
قيام لجنة المراجعة بالتحديد الواضح لاختصاصات المراجعين الداخليين	-4.889 <sup>a</sup>	.000
قيام لجنة المراجعة بتغيير وتبديل مهام المراجعين الداخليين من وقت لآخر	-3.286 <sup>a</sup>	.001

a. Based on positive ranks.

### Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
قيام لجنة المراجعة بالتحقق من عدم قيام المراجعين الداخليين بمراجعة أعمال سبق لهم القيام بها كمحاسبين	42	3.57	1.213	1	5
ان يكون للمراجع الداخلي حرية اختيار الميادين و السياسات الإدارية العمليات التي يجب فحصها	42	3.50	1.132	1	5
قيام لجنة المراجعة بتعيين ومكافئة وترقية والاستغناء عن المراجعين الداخليين	42	3.48	1.194	1	5
للمراجع الداخلي القدرة على عرض الحقائق والنتائج التي توصل إليها دون مؤثرات أخرى.	42	3.81	1.087	1	5
قيام لجنة المراجعة بالتحديد الواضح لاختصاصات المراجعين الداخليين	42	4.05	.882	2	5
قيام لجنة المراجعة بتغيير وتبديل مهام المراجعين الداخليين من وقت لآخر	42	3.69	1.158	1	5

b. Wilcoxon Signed Ranks Test

### Z-Test

#### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
دور قواعد الإدارة الرشيدة ( الحوكمة ) في زيادة موضوعية المراجع الداخلي	42	3.6825	.67254	.10378

#### One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
دور قواعد الإدارة الرشيدة ( الحوكمة ) في زيادة موضوعية المراجع الداخلي	6.577	41	.000	.68254	.4730	.8921

## Frequency Table

q3.1 قيام لجنة المراجعة بالإشراف على عملية التخطيط لأعمال إدارة المراجعة الداخلية

	Valid					Total
	غير موافق بدرجة عالية	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	
Frequency	2	4	11	14	11	42
Percent	4.8	9.5	26.2	33.3	26.2	100.0
Valid Percent	4.8	9.5	26.2	33.3	26.2	100.0
Cumulative Percent	4.8	14.3	40.5	73.8	100.0	

q3.2 قيام لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية كما هو مخطط لها.

	Valid				Total
	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	
Frequency	1	7	21	13	42
Percent	2.4	16.7	50.0	31.0	100.0
Valid Percent	2.4	16.7	50.0	31.0	100.0
Cumulative Percent	2.4	19.0	69.0	100.0	

q3.3 قيام لجنة المراجعة بفحص وتقييم المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية.

	Valid			Total
	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	
Frequency	5	20	17	42
Percent	11.9	47.6	40.5	100.0
Valid Percent	11.9	47.6	40.5	100.0
Cumulative Percent	11.9	59.5	100.0	

q3.4 قيام لجنة المراجعة بمتابعة النتائج والتوصيات الواردة في تقرير إدارة المراجعة الداخلية.

	Valid			Total
	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	
Frequency	6	26	10	42
Percent	14.3	61.9	23.8	100.0
Valid Percent	14.3	61.9	23.8	100.0
Cumulative Percent	14.3	76.2	100.0	

q3.5 قيام لجنة المراجعة بالإشراف على عملية المراجعة الداخلية لضمان تحقيق الأهداف وضبط جودة أداء عملية

	Valid				Total
	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	
Frequency	1	4	17	20	42
Percent	2.4	9.5	40.5	47.6	100.0
Valid Percent	2.4	9.5	40.5	47.6	100.0
Cumulative Percent	2.4	11.9	52.4	100.0	

## Wilcoxon Signed Ranks Test

### Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
قيام لجنة المراجعة بالإشراف على عملية التخطيط لأعمال إدارة المراجعة الداخلية	42	3.67	1.119	1	5
قيام لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية كما هو مخطط لها.	42	4.10	.759	2	5
قيام لجنة المراجعة بفحص وتقييم المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية.	42	4.29	.673	3	5
قيام لجنة المراجعة بمتابعة النتائج والتوصيات الواردة في تقرير إدارة المراجعة الداخلية.	42	4.10	.617	3	5
قيام لجنة المراجعة بالإشراف على عملية المراجعة الداخلية لضمان تحقيق الأهداف وضبط جودة أداء عملية	42	4.33	.754	2	5
Mmm	42	3.0000	.00000	3.00	3.00

### Test Statistics<sup>b</sup>

	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
قيام لجنة المراجعة بالإشراف على عملية التخطيط لأعمال إدارة المراجعة الداخلية	-3.241 <sup>a</sup>	.001
قيام لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية كما هو مخطط لها.	-5.159 <sup>a</sup>	.000
قيام لجنة المراجعة بفحص وتقييم المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية.	-5.473 <sup>a</sup>	.000
قيام لجنة المراجعة بمتابعة النتائج والتوصيات الواردة في تقرير إدارة المراجعة الداخلية.	-5.500 <sup>a</sup>	.000
قيام لجنة المراجعة بالإشراف على عملية المراجعة الداخلية لضمان تحقيق الأهداف وضبط جودة أداء عملية	-5.401 <sup>a</sup>	.000

a. Based on positive ranks.

b. Wilcoxon Signed Ranks Test

## Z-Test

### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
دور قواعد الإدارة الرشيدة ( الحوكمة ) في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي	42	4.0952	.46589	.07189

### One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
دور قواعد الإدارة الرشيدة ( الحوكمة ) في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي	15.235	41	.000	1.09524	.9501	1.2404

## Frequency Table

### q4.1 يقوم مجلس الإدارة باختيار المسئول عن وظيفة المراجعة الداخلية

	Valid				
	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	Total
Frequency	2	3	15	22	42
Percent	4.8	7.1	35.7	52.4	100.0
Valid Percent	4.8	7.1	35.7	52.4	100.0
Cumulative Percent	4.8	11.9	47.6	100.0	

### q4.2 يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح من مجلس الإدارة الشركة مباشرة..

	Valid				
	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	Total
Frequency	3	5	18	16	42
Percent	7.1	11.9	42.9	38.1	100.0
Valid Percent	7.1	11.9	42.9	38.1	100.0
Cumulative Percent	7.1	19.0	61.9	100.0	

### q4.3 يقوم مجلس الإدارة بمناقشة قرار عزل المسئول المراجع الداخلي

	Valid				
	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	Total
Frequency	1	8	22	11	42
Percent	2.4	19.0	52.4	26.2	100.0
Valid Percent	2.4	19.0	52.4	26.2	100.0
Cumulative Percent	2.4	21.4	73.8	100.0	

**q4.4** يقوم مجلس الإدارة بإتاحة حرية الاتصال المراجع الداخلي بشكل مباشر.

	Valid					Total
	غير موافق بدرجة عالية	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	
Frequency	1	2	11	16	12	42
Percent	2.4	4.8	26.2	38.1	28.6	100.0
Valid Percent	2.4	4.8	26.2	38.1	28.6	100.0
Cumulative Percent	2.4	7.1	33.3	71.4	100.0	

**q4.5** يقوم مجلس الإدارة بإتاحة الفرصة المراجع الداخلي لعضو اجتماعات مجلس الإدارة

	Valid					Total
	غير موافق بدرجة عالية	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	
Frequency	2	4	10	17	9	42
Percent	4.8	9.5	23.8	40.5	21.4	100.0
Valid Percent	4.8	9.5	23.8	40.5	21.4	100.0
Cumulative Percent	4.8	14.3	38.1	78.6	100.0	

**q4.6** يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من عدم وجود تضارب مصالح أو تحيز أو اختلافات شخصية بين المراجعين الداخليين ومن يتم مراجعة أعمالهم

عند توزيع مهام العمل

	Valid				Total
	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة عالية	
Frequency	3	9	18	12	42
Percent	7.1	21.4	42.9	28.6	100.0
Valid Percent	7.1	21.4	42.9	28.6	100.0
Cumulative Percent	7.1	28.6	71.4	100.0	

## Wilcoxon Signed Ranks Test

### Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
يقوم مجلس الإدارة باختيار المسئول عن وظيفة المراجعة الداخلية	42	4.36	.821	2	5
يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح من مجلس الإدارة الشركة مباشرة..	42	4.12	.889	2	5
يقوم مجلس الإدارة بمناقشة قرار عزل المسئول المراجع الداخلي	42	4.02	.749	2	5
يقوم مجلس الإدارة ببتاحة حرية الاتصال المراجع الداخلي بشكل مباشر.	42	3.86	.977	1	5
يقوم مجلس الإدارة ببتاحة الفرصة المراجع الداخلي الداخلية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة	42	3.64	1.078	1	5
يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من عدم وجود تضارب مصالح أو تحيز أو اختلافات شخصية بين المراجعين الداخليين ومن يتم مراجعة أعمالهم عند توزيع مهام العمل	42	3.93	.894	2	5
mmm	42	3.0000	.00000	3.00	3.00

### Test Statistics<sup>b</sup>

	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
يقوم مجلس الإدارة باختيار المسئول عن وظيفة المراجعة الداخلية	-5.363 <sup>a</sup>	.000
يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح من مجلس الإدارة الشركة مباشرة..	-4.964 <sup>a</sup>	.000
يقوم مجلس الإدارة بمناقشة قرار عزل المسئول المراجع الداخلي	-5.094 <sup>a</sup>	.000
يقوم مجلس الإدارة ببتاحة حرية الاتصال المراجع الداخلي بشكل مباشر.	-4.132 <sup>a</sup>	.000
يقوم مجلس الإدارة ببتاحة الفرصة المراجع الداخلي الداخلية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة	-3.231 <sup>a</sup>	.001
يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من عدم وجود تضارب مصالح أو تحيز أو اختلافات شخصية بين المراجعين الداخليين ومن يتم مراجعة أعمالهم عند توزيع مهام العمل	-4.593 <sup>a</sup>	.000

### Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
يقوم مجلس الإدارة باختيار المسئول عن وظيفة المراجعة الداخلية	42	4.36	.821	2	5
يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح من مجلس الإدارة الشركة مباشرة..	42	4.12	.889	2	5
يقوم مجلس الإدارة بمناقشة قرار عزل المسئول المراجع الداخلي	42	4.02	.749	2	5
يقوم مجلس الإدارة بإتاحة حرية الاتصال المراجع الداخلي بشكل مباشر.	42	3.86	.977	1	5
يقوم مجلس الإدارة بإتاحة الفرصة المراجع الداخلي الداخلية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة	42	3.64	1.078	1	5
يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من عدم وجود تضارب مصالح أو تحيز أو اختلافات شخصية بين المراجعين الداخليين ومن يتم مراجعة أعمالهم عند توزيع مهام العمل	42	3.93	.894	2	5

a. Based on positive ranks.

b. Wilcoxon Signed Ranks Test

### Z-Test

#### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
دور قواعد الإدارة الرشيدة ( الحوكمة ) دعم استقلالية المراجع الداخلي	42	3.9881	.55752	.08603

#### One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
دور قواعد الإدارة الرشيدة ( الحوكمة ) دعم استقلالية المراجع الداخلي	11.486	41	.000	.98810	.8144	1.1618

### Z-Test

#### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean



### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة ) في دعم وظيفة المراجعة الداخلية دراسة تطبيقية على الشركات الليبية المسجلة في السوق المال الليبي	42	3.9752	.38592	.05955

### One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة ) في دعم وظيفة المراجعة الداخلية دراسة تطبيقية على الشركات الليبية المسجلة في السوق المال الليبي	16.376	41	.000	.97516	.8549	1.0954